Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم : ٦٢١٢ / ف ١٤٤٤ / ١

العنوان : (الفوائد الضيائية)

المؤلف : الجامي، عبدالرحمن بن أحمد - ٨٩٨هـ

تاريخ النسخ : ١١٩٨هـ

اسم الناسخ : محمد بن عثمان

عدد الأوراق : ٢٤٢ق

ملاحظات :

(الفوائد الضيائية) ، تأليف الجامي ، عبدالرحمن بن أحمد
-٨٩٨هـ • بخط محمد بن عثمان سنة ١١٩٨هـ

٢٤٢ ق ١٥ س ١٦×١١سم

 نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها تعليق ، طبع •

الأعلام ٤ : ٦٧ بروكلمان ١ : ٣٦٩

١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ •

٦٢١٢

نابعًا للفظه وتنصب حملًا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعًا

لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون

واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واختص

على هذا لها بالاتباع اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرًا في عطف

البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول

يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف

الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف

بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جارية

عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضم المعقود

مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة

اعرابًا فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري

المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه

لما امتنع في تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون المعطوف

منادى مستقلًا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب

وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن

بحرف الممتنع دخول يا عليه

اي الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار دخول امكان جعله منادى مستقلا نزع اللام
عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابو عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا
وقعت توابع اولى لان حرف النداء الموجب للبناء لا
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد و يا زيد ذا المال
في الصفة و يا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غيرها اي غير المعطوف الذي ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي

لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد
منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من احوال الاول اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد زيد و يا زيد اخا عمرو و يا زيد طالعا
جبلا و يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد و عمرو
و يا زيد و اخا عمرو و يا زيد و طالعا جبلا و يا زيد
و رجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما
يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء
او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
يعني من غير فصل متعلق بالموصوف

كما هو المنادى الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودي المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل فيه مثلا
يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة وهذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل
بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود

بالنداء

بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى ولهذا لم يذكر ههنا كما نخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما
يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون
اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة يا الله
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز و
لهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام

فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
العلة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا من محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان ولانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا من ذلك اي وجاز ذلك في مثل يا تيم
تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة
وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الضم والنصب وفي الثاني
النصب فقط واما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واما الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني

لانه

لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
عمر التيمي الشاعر يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
عن ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني
مهاجاته اياه والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان ما قبلها كسرة احتراز
عن نحو يا فتى يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فقصد الفراغ عن النداء بسرعة
ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء
الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذا
ن الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر بها اليد الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوِ او قد جاء
شاذا في المنادى نحو يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي في حالة الوقف نقول يا غلامِيَهْ ويا غلامَهْ
ويا غلامِهْ ويا غلاماهْ فرقا بين الوصل والوقف وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا أبي ويا أمي على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا أبتِ ويا أمتِ اي قالوا يا ابتَ ويا امتَ ايضا بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
بالضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة
ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوض دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي

اي التاء والالف

احتراز

احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز
وقالوا يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر
الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى
الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ
على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء ويا ابن امي ويا ابن عمي بسكون
الياء ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا
بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ
ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة
الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من
خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
اذا دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو
في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة الشعر

والمقصود هنا بيان حال المضاف اليه لا المضاف وهو الام والعم

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفاً اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط
ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعاً
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافاً حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه
بالمضاف ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً الا مجرور
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه

في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوباً وكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنادى
ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
اظهاراً للتفجع فلا يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع
احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علماً
زائداً على ثلاثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة
ندا العلم ولانه لشهرته فيما بين القوم يدل على ما ألقي وكثرة زيادته
على الثلاثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسماً بتاء التانيث وان لم يكن
علماً ولا زائداً على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال
فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقائه نحو شية
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً عن ثلاثة احرف

أو التاء كلمة أخرى برأسها ولا يرخم نحو ضربون منادى
لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو يا صاح في يا
صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فإن كان في آخره أي في آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في أنهما زيدتا معا وأمر زيدهما معا
نحو ثمانية ومرجانة فإن الياء والنون فيهما زيدتا ولا تم زيدت
تاء التأنيث فلم يحذف منها إلا الآخر كمكث إذا جعلتها فعلا
مع الوساطة أي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فيما جمع أم على
ما هو مذهب غيره لأنه يكون حينئذ من باب عمار وعمر وإن أو كان
في آخره حرف صحيح أي حرف صحيح أصلي لتبادره إلى الذهن لأن
الغالب في الحرف الصحيح الأصالة فيخرج منه نحو سعلاة لأنه لا يحذف
منه إلا التاء وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل مثل مرمي
ومدعو فإن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة قبله مدة
أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها

المدة

المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو
مختار فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير وهو الراء وحاصله أنه إن كان في آخره
حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف الحرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب والعلم
فائدة هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لأن نحو شوين وقلوين جمع الجسد
يرخم بحذف زيادة لأن بقاء الكلمة فيه على ... فيه لبس للترخيم
حذفتا أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين أما في الأول فلما كانتا
في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا وأما في الثاني فلأنه لما حذف زيادتان
الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد ... أسماء صحت
على الكسر وبقيت على التقدير وإن كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم
أنه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر حذف الكلم
الأخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزلهما منزلة
تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن كان
غير ذلك المذكور من أقسام الثلاثة حذف واحد أي يحذف حرف واحد لحصول
الفائدة المقصودة وعدم وجوب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في حارث

وبابا لكن وهو كالمنادى المرخم في حكم المنادى التام بجميع اجزائه
فيبقى المغير الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بناء على حاله
نحو تصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بضم الراء كأنه اسم مفرد معرفة
برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فجعلا
جرم فقلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا بد فيه عليه سلوها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان عظم العذر في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع

عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه المتفجع والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحق للنادب لفقد الميت فالمتفجع يشمل قسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمرواه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا وامتاز به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانها
مشتركة بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك وجود
وقوعه على جميع اقسام المنادى اذ النكرة لا يقع نكرة لانه لا يندب
الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي لبس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه

لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة
غلام جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم
لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اي الحاقها بهذه المواد في حال الوقف لبيانها ولا تبدء
من قسم المندوب المتفجع عليه عند ما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
ليعذر النادب بمعرفته في الندبة والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه
انما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص تنقل الذهن اليه وبمعرفته
ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز وا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اختلاط الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاختلاط بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى

المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس وا رجلا ضاع له قدحاه
قدحاه واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والتطويل والحذف ينافيه فبقي على حذفه من المعارف التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان هو بدلا عن حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او لم يكن
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف
بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير
ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد

اوفعل كذا او اسم موصول نحو من لا يزال محسنا أحسن الى اما المضمر
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه
اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق
اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق
كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم فهي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تتخلى
ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة في المضارع ادغمت
نونها في لام لا يسجدوا وان يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

اى الاول سماعي نحو امرأ ونفسه والثاني المنادى المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا
عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترازا عن نحو زيد ابوك
ولا يريد بان بعده الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل
او شبهه في الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرا ضربته وزيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال بحيث لو سلط لمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم وهو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اي مناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين

جواب لو

الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال خرج ما او
متعلق فخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربت في زيد ليس
مجرد الاشتغال بضميره فانه عامل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان في زيد
كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليط بنفسه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا
اورد المصنف ههنا امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان
يؤخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه

بالترادف

بالترادف فانه مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا
ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيدا في
هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي بعض الفعل الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل في ضربته زيدا
ضربته اضمر ضربت الاولى لوجود مفسره اعني ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانته ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلافه فالرفع يعني النصب لان قرينة الصحة فيهما متساوية

الا ان وجود ما اصلا في القرينة مصحح للنصب فلم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف فجوز برفعه او عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما اذا دخل على ذلك الاسم
اما مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع
اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الكلام
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انه يترجح بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فيه لا الرفع
بمقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقيل اما مع غير الطلب
او اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة لكونه من اقوى القرائن للرفع نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة
لا يدخل الا على الجمل الاسمية غالبا وما وقع في حيز الظرف ومنه اذا المفاجاة

يلزم

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو
فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد
حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته الا تاديبا و
بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو
من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل نحو هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة

في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وقبل الامر
والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث
هو خبر في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب

ووصفيته لانه يوصف النكرة وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فيه اي يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته
اي عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما
اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة

وانما قيدنا بقولنا عنه وفي اداته لا يصح العطف
لان في الصورة ضميرا راجعا الى زيد فلا بد في المعطوف ضمير
يرجع الى المعطوف عليه لان المعطوف في حكم المعطوف
وهذا معنى قوله والا لا يصح العطف على الصغرى هكذا

ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان استويا في حصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على
الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلت هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلت المتنبهي واما باعتبار
المبدء فالصغرى اقرب ويجب النصب اي يجب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط لكنها ملحق
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته

ضربكه

خبر لك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في
اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او
اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس
الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد
قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما سند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
واذا كان كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف مما نحن فيه النصب وكذا اي حتى
زبر ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر لانه ح يصير
اعمالهم ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلق بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست
محلا للفعل لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع
انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها اي صحايف
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن
في صحايف اعمالهم مفعول فالرفع لازم على ان يكون
كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة والله اعلم

انه

انه قد يتوهم ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا في
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار ففسد المصنف لما يحملوا الاخراج عنها
فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
في الزانية والزاني مبتدا بمعنى الموصول الذي مع الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في المبتدا كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط للدلالة على سببية الجزاء
ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبلها فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف

المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعده قوله فاجلدوا كل واحد جملة ثانية
لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي
ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زيدت الفاء او التقدير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع النصب فلا
يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع
من تلك المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء و
تبعيده منه وفي الاصطلاح النحاة معمول اي كلم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي

حذر

حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر
او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا
بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان للاول يعني التحذير معناها بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك بعد نفسك عن حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني
تقديره اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق

في اول النوعين غير صحيح لان الا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر في مثل ايقد وتنح وان تقدير بعد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل
اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن الحدود ولهذا لم يذكرها فيما بعد وتقول في
في النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخر اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان

قياس

قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ في غيرها
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
الزمان والمكان كليهما فانه لا يخلو زمان او مكان عن
يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو عبر

في الوقف فهو الجنبية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لتخرج مثل هذا المثال فانه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة
تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان الموصولة
او الموصوفة وهما قسما المفعول فيه ثم بين الحكم لكل
منهما وهو ان المفعول فيه ضربان ما يظهر في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه وهو منصوب بتقديرها وهذا اطلاق
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر
لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها ايضا
مفعولا فيه وذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
تقدير في لانه لو تلفظ بها لوجب الجر وظروف الزمان
كلها اي مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في

لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها نحو لعليه على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان
ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي
وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في
اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية لجائز نصبها
قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند
ولدى لشبههما نحو دون وسوى لابهامهما لابهام عند
ولدى لم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمها

وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا احمل على المبهم
مع المكان لفظ مكان وان كان معيّنا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامها
وكذا احمل عليه ما بعد دخلت وان كان معيّنا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا المحل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم
بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك لان كل فعل
نسبته الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي
هي من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
كذلك

١٩

كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الدخول في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليس
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعماله بلا في نحو دخلت الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدونه في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه كما مر في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او
وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب

من قال لم ضربت زيدا فمفعول له مذكور احترازا عن مثل اعجبنى
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى
الفعل الذى فعل لاجله فعل مذكور فى الجملة كما فى ضربت
زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه
ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا
ان يراد بذكره معه ارادته معه للتعلق فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجود فعل هو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
غير داخل فى المفعول المطلق مخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب

تاديب

تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه صحة
تاويل نوع بنوع لا تدخل فى حقيقة الآخر لما صح تاويل
الحال بالظروف فى قولك جاءنى زيد راكبا من حيث انه معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد وقت ركوبه مع ان الحال خارج عن
حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له اى شرط
كونه منصوبا مفعولا له فى التسمية والكلام فى قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه قوله وهذا
كما قال فى المفعول فيه شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت
لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليل
الافعال فلا يقدر غيره من او الباء وفى مع انها
من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم وقوله عم ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها

في النية وكان الاصل ابقائها على اللفظ والنية فلا حاجة في
ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في
حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بادخال حرف العلة الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي عما اذا كان
عيناً نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعلهما
وقاعل عاملا اي احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا اي للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح
بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد

عما

عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل الشرط منها المفعول معه
اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام
واعترض على نصبه بان جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل اللازم المنصوب وترك منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فانه مفعول ما لم يسم فاعله في الضمير الراجع الى مصدره
اي حيل الحيلولة لان بين لفظ اللزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
اي لفظ بين

فعلى هذا معناه الذي فُعِل فِعلٌ بمصاحبته على ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والظرف المجرور للموصول
هو مذكور بعد الواو واحترز من المذكور بعد غيره
كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل او
شبهه اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا ككفاك وزيدا درهم وسواء
كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان
واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي

بمعنى

بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل
على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضرب زيد وعمرو لوجوب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المنفصل بالمتصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين الجر العطف حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف

نحو ما لزيدٍ وعمرٍو إلا اي وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا يوجد سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما
لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
وان لم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن
شانهما لا عن شان احدهما ونفي الآخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما لك وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية

يخرج

يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا التحديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه
مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل
او المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا
بان يكون فاعلية الفاعل او المفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال من
المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه

كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكان الفاعل او المفعول نحو بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا و ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان
يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل ملة ابراهيم وان يأكل اخاه
مقام لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في
المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو
قرء نبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او نبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار والمجرور متعلق به لا بالمفعول دخل فيه

الحال

الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى
تعميم الفاعل او المفعول الداخل ما وقع حالا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هو باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستتر في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا او لانك انما
ليس انما يقصد المتكلم الاخبار بما عن تعرف بقيد
في نظم الكلام اشير او انبه وحينئذ مفعول به لفظا
بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج

مثال المعنوي
[illegible] ولم [illegible] وتقدير
ولكن نقول [illegible] انه يكون عامله في الدار
لانه يمكن ان من قبيل زيد
فيكون [illegible] ولا [illegible] ذلك
قائما فاجاب بقوله
محرم

عن منطوق الكلام المعبر لصحة وقوع القائم حالا فهي
معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
وزيد ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما
يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد
ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كما
للاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما في تركيب الندآء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك
عندنا مقيما ولعله في الدار قائما فكانه اسد صائلا
وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان تكون صاحبها
خبر

معرفة

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل ما جاءني رجل من بني تميم
فارسا او صفته مستغنية عن التعريف لاستغراقها نحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في خبر الاستفهام مثل هل
اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي مثل ما جاءني
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو ما جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال في غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال و اكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في
هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال انه غالبية كونها صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه

صفة غالب

في بعض المواضع فينا في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف
الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها في مبتدأ وخبر
معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش
الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي
لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص
الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد ههنا بنغص
مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراطكونها

نكرة

٢٦

نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده
وتجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا و
هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة
ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال
على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانه يلتبس في المعنى
بمبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في غير المواضع التي لم
يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال في ما عدا مثل زيد قائما

كعمرو قاعداً على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل
العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف
اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفاً او شبهه فان فيه
خلافاً فسيبويه لا يجوز اصلاً نظراً الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء
على الحال نحو زيد قائماً في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار
ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه
ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في
العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي

كما هو

كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف
الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقاً نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد
وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان
كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
تمسكاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدد
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فان قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً

واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن
الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر
اى كفا كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة
والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع
حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وقد حصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى
تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى مثل قولهم
هذا بسرا وهو ما يبقى فيه خشونة اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة ورقة فههنا كونهما جامدين حالا
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى
ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا

و

والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اكم التفضيل مع ضعفه
فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والجزئية متعلقة   والبسرية صح
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضمار فى اطيب لكنه
لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه
مفضل عليه وهى ضميره فيجب ان يليه قال الرضى
واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا
اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس

البسرية

فلا تفيد الاشارة مجال البسرية ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو تمر
نخلي بسرًا اطيب منه رطبًا ويكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد فصح ان وقعت
حالا لشبهها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن
ذي الحال واجروها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل والاسمية اي
الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة

الاسمية

الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الربط فيها في
غاية القوة نحو جئتك وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله صلى الله
عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا
اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في حال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد
يسرع وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية

المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة اتصالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو
جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد
وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه
نجوز لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد

من

من قد حتى يقربه الى مقارنته وهذا بخلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد
ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى لقد
جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف وهو قوما والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم
يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
حالية كقولك للمسافر اي الذي شرع في السفر او
المنتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت

دعبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان اى بلى
نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا ينتقل
من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب
الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حقق الامر
بمعنى تحققه وجدت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك
وجدت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر تحقق عطوفا
وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان يكون جمل
مفردة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا

فانه

فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما يؤكد اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه
حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هنا من قيد اخر
وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا
يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التمييز ما اى الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية اى حكم الطرح
فهو ليس مما يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم
وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت
عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام من قوله

مجاز دار

عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ في اي محصل
الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن اوصاف المبهما نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في احد من جزئياته بل الابهام
الواقع انما نشا من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو
حفص عمر فان كل شيء واحد من ابي حفص وعمر موضوع له
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا
الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع

في

في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو
اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد
دفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد دفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن ذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات
اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء
منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه

فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد ونعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة للمفرد وهو
ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالباً
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقاً
يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن العدد
نحو عشرون درهماً وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتاً فان الرطل نصف المن و
نحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذرع
نحو ذراع ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبداً
والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً وذراع
ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها المعدود والموزون

والمزروع

والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الا
مثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتاً او النون
كما في منوان سمناً او الاضافة كما في قوله على التمرة مثلها
زبداً ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها
ومع تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاماً تاماً فشابه التمييز الاتي بعده المفعول به
لوقوعه بعد تمام الكلام كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنصب ذلك الاسم التام قبل مشابهة الفعل
التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخلة على اول الكلام ولو كان يتم بها

اي النون

الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال
عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو
ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
وفيه في تخصيص قصد الانواع بالاستناد نظر لانه كما
جاز ان يقال طاب زيد رجلين للعدد وعلى ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصو
صيات الكلية والشخصية ويجمع اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره
اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية

اي المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون
التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان
لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة
في نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشري
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف

في غير صورة الالتباس ايضاً الا على قول لكون الثاني
اقرب الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً فانه
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزاً
والخفض اي خفض التمييز باضافة غير مقدار اليه
اكثر استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة والمقصود غير المقدار
عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفع عن نسبة في جملة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
للابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصراً
عليها

عليها تنبيهاً على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور
في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها اي الجملة عطف
على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او
اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوناً او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد
افضل اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل
ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب
زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب اباً مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق
في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد اباً وزيد
طيب نفساً وابا فقوله وابوة وداراً وعلماً
عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين

المذكورين غير مختص بالاعز فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عينه غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عينه
غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافي عطف على
قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفائه ابا وابوة ودارا
وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وذلك
عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان
التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده
صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون التميز فيه
مبهما كضربته رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان جوابا
يكون التميز معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه

والدر

والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد
به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا
صفة يصح جعله للمنتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك التميز
تارة له اي المنتصب عنه بان يكون تميزا لرفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا لرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل
ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد الاسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن

نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله المنتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما
ودارا فان هذه الاشياء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها اياه بالتعبير عنه بها فهو لمتعلق زيد
وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب
عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما
تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته و
جمعه سواء كانت لو افقت ما انتصب عنه مثل طاب
زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لم
في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
وطاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا له فعلى كل
من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا
واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعه اورد جمعا

فانه

[illegible]

فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا
اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز انها
النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر
من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان
كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او ماء ونها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما
انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تسند على موصوفها

والمذكور اولى بموصوفه فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الولد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاكم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة
اباها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو العاطف
على خبر كانت ان كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي صفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من قبلها نحو لله دره من فارس وقولهم عز
من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال ولان
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد
تمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا

يقال

يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابهته ضعيفة كما ذكرنا (ومشابهته للفعل)
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذهب
ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او القريب الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه ابوة
زيد او فاعلا اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلا
الاناء ماء اي بملائه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور على تقدير جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقد دفع الابهام فيه لا جرم
ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلا ماء الاناء

فالاء فاعل معنى وذلك معنه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن نسبة
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة
لا زيد وان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجاز و
بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان
التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا
تطرد تلك القاعدة خلافا للكسائي والمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى
اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه
يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى

و

تطيب صح

ويكون نفسا تمييزا عن نسبة اليها مقدما عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا بطيب فلا تمسك وما
قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه على هذا الوجه
بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار الفؤاد النفس
المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب ففيه تكلف وتعسف
غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في الاصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوما
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى
قسمين وتعريف كل واحد منهما لان كل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع متعدد جزئياته
نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا
نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا

نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير صفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع به سواء كان من جنسه نحو قولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا احث علم اولا
بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفصل به من تعريف
قسميه انه المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ودنا لانحصاره وهو
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وكذا
وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يتوهم عدم دخوله عنه

الا انه يفصل في كلام

في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو
جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه ليس بواجب النصب على ما يجيء ولا حاجة هنا الى قيد آخر فهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه
منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا
ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا
يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب
المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل
المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ذلك الشيء يشبه احدهما وقد
جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم

وما جاءني الا زيد احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعاً اي المستثنى منصوب ابداً واجباً اذا كان ع
منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً في الاكثر اي
اكثر اللغة وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في
اكثر اللغة فهي مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال
الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبل الا ما يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حماراً فهنا يجوزون البدل و
ثانيهما ما لا يكون قبل الا ما يصح حذفه فهم فيه تابعوا اهل
الحجاز بين الايجاب بنصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فهو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً
او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ابداً وجوباً

اذا

اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدواً اذا جاوزه
نحو جاءني القوم عدا زيداً او بعد خلا من خلا يخلو خلواً
نحو جاءني القوم خلا زيداً وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن
معنى جاوز او تحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والزم واحد النصب في الظرف والا يصلح ما الا استثناء
لكون بعدها منصوباً لكنه في صورة المستثنى بالا
التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم زيداً او بعض
منهم زيداً وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما
قد لكونهما شبيهاً بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما
حرفا جر فقال السيرافي لم اعلم خلافاً في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر

او ما خلا او ما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية تختص لفظ ما اى ما عدا او ما خلا
بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو زيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خالين بعضهم او
مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم
يثبت عنده ولم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر و
كذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم
ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيء اهلك لا يكون زيدا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا

مطلقا وهذه التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها
ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل
عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال
كون المستثنى واقعا فيما يكون متأخرا عن الا احترازا
عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا
وغيرها فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفى الحال انه وقد ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه مذكورا
فانه يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع

وهو اى والحال ان المستثنى جعل الواو للحال
ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه
وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير
يكون جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه باعتبار الموجب
حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى ولا بد ان يجعل
الضمير راجعا الى عموم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله
وهو غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق بعض
وسيجيء ذكره غير الموجب ليفيد الكلام الا ان
فتصح قولنا فيصح عموم ذكر فى الموجب
واما على توجيهنا الاول الا ان يستقيم المعنى تكلف
اى لا يجب على صاحب الموجب وقتا من
من الاوقات الا ان يستقيم المعنى عصام الدين
قوله ليفيد فائدة ليفيد الكلام فائدة صحيحة
وكذا ان يقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة
من جعل الكلام صادق اذ بالاستثناء من الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادق بخلاف المنفى
على ما سبق تحقيقه عصام الدين قوله ما ضربنى
الا زيد يحتمل ان يكون فاعل ليفيد عصام الدين
قوله كل حيوان الاشارة الى ما يصح فيه الحكم
على سبيل العموم الا الا

على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو
المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير المختار واثما
اختار والبدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما
هو بتشبيه المفعول لا بالاصالة وبتوسط الا والاعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل
اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ
لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال
ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح
ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد
اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى

بان

بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة والتعلى ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت
القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
فى الموجب فى بعض الصور فيما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد
فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا
زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها واجب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك
قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو
قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الاقل
فهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم
اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى

لم يجز

لان النفي النفي صح

لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت اثبات
فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها الا ما ينافي العلم ... وتستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم
وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع الموارد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب
من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ
اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع
المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع

على اللفظ وبناء الاحد فيها اى
والبدل الذى هو غير منقوض

احد لا مجرور محمول على محل احد لا على اللفظ وما مثل زيد شيأ الا شيء
لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيأ الا
منصوب محمول على اللفظ وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من
النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قبل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيأ اعم من ان يزيد عليه
صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بالا يزيد عليه غير
صفة الشيئية لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد الا في النفي بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها تاكيد النفي ولا نفي بعد
الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد
الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها

الا

الا عمرو بالنصب لان فتحة شيء شبيه بالحركة الاعرابية لانها
حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعوامل فلا بد
ح من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل في هذه العمل وكذا
في قوله ما زيد شيأ الا شيء لو حمل المستثنى على اللفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا
النفي بدخولها على البدل منه واعتبر سراية حكمه اليه
فكانه في قوة التقدير حال كونهما على ملتبس في المستثنى
المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما
صار الكلام معنى مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا و
حيث تعذر ههنا في الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع
بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيأ و
هو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلا

من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع
بالابتداء فلم اعتبر وحمل على المحل البعيد لا القريب قلت لان محل
القريب انما هو لعمل لا فيه مع النفي وقد انتقض بالا بخلاف
محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس
عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العامل حتى اي ليس لاجل اي لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثم اي من اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس حقا بان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما نافية فانها
لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا
والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر سينه
وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد
لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر

في

٤٦

في اكثر استعمالاتهم وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب منه
اي مستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي تنزه الله عن ضرب
عمرو واعراب غير في اي في الاستثناء ونون الصفة
اذ هو باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على
خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا
تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها

اي فوق الوجه

اصل الا ان تكون ادات استثناء او لا صفة
واصل غير ان لا تكون
لكونها اسما فاصل غير في الصفة
صفة الا ان يحمل على
منه

مذكوراً لا مقدراً لكا قد يكون مقدراً في نحو ما جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكوراً يكون متعدداً لتوافق حال المستثنى
لمدلول اداة الاستثناء اذ لا بد لمدلول الاستثناء من المستثنى منه
متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجال او تقديراً كقوم ورهط
وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جائني رجلان الا زيد
منكوراً اي منكراً لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر فيهم الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى
جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر فيه

الاستثناء

الاستثناء نحو كل رجل الا زيداً جائني وله علي عشرة الا درهماً
وانما يصار عند وجود هذه الشرائط لتعذر حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيصار الى حملها على غير وانما
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالباً
فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو ما جائني رجال الا واحداً او الا اثنين والاعداد او لكن
ما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور فهي الهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الالهة ولم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى

غيرها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون
فيهما آلهة غير الله غير متفقة عنها بخلاف ما اذا
كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة يجب ان لا يتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف
حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا [بقوله] وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فان قوله الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
والا لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر

الصفة

ليس جمعا منكورا غير محصور مستوسط

الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك
اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية
ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك
وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وسنوفيها في قسم الفعل ان
شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول
كان او احد من اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها

ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدير الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقدير ان لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق
على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من
افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت
الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او
في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد
بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة

لانف

لرفع اللبس وكذا اذا
انتفى الاعراب [illegible]
[illegible]

لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان
وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثلها اي مثل هذه الصورة
وان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي كان عمله
خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان
كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي كان عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان
خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما
انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت

فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا و
زيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا ما
عمل بالالا ومن غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه والمختص
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت
من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض حد الخبر
ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا
التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كليه ولا اكثر من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعريف بالمنصوب بها

بخلاف

بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح و
اما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو
المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
في اليه والاولى منه او من ضمير المجرور في دخولها وما بقي
من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما
يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
فيها وقد عرفت في المرفوعات المحقق قوله فيها ولا عشرين

ددها لك مثال لما يليها نكرة شبيها بالمضاف و
قوله على الفتح المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان
كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه
مضافا او شبيها اي يليها نكرة غير مضاف ولا شبيها به
لترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفردا معرفة او مفصولا اي المسند به لا يحكم بغير ذلك وقوله
على ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا وهو الفتح
مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو مسلمين ولا مسلمين لك
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع ليدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب من يقول هل من
رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا

وانما

اي على ما كان ينصب به ح

وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء وهو الاعراب ولم يبن
المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيعرب الاسم بها كما في نحو ما بالا النحو في الاصل اي الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بانتفاء اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو
سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها به او لا
وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا
في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف
لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لا
ح

نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
مثال المفرد المعرفة

ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
مثال المفرد المعرفة بالمضاف الى المعرفة

ولا في الدار رجل ولا امرأة
مثال الفاصل بين لا وبين الكلم المفرد النكرة

ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
مثال الفاصل بين لا والكلم مضافا الى النكرة

ولا في الدار زيد ولا عمرو
مثال الفاصل بين لا والكلم المعرفة

ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
مثال الفاصل بين لا والكلم المضاف الى المعرفة

كن مطلقاً للابعد اما في الموقف فليكون كالعوض
عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة
فليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل
أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في الموقف
ايضاً ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان
كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي عليه الصلوة والسلام ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه
متأول بالنكرة اما بتقدير المثل ولا مثل ابا حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف باضافة
الى المعرفة او بتأويل بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراده في حذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا
قوة

قوله بفيصل على وزن صيقل وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل
عصام

قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لاستغنائه عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوباً حملا على لفظه لمشابهته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر كل منهما خبر على حدة والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم أبغير الله حول ولا قوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضُعِّف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفع مبتدأ لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء بها التكرار فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب في هذا
على

على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا
حولا الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل
اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل
لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
همزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فيقول ألا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله
قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو من حروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه
واما التمني نحو ألا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله

الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا التي دخلت عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا وذلك بنصبه ونونه وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت الاسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه فيكون حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها المرغوب وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوحد النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى المبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه

اذا

اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل الاول اما بناءا ورد مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب في الدار وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مر امثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله الا حول ولا

قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى على اللفظ اسم لا
المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فى الابناء لكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل فى حكم المنصر المظنة الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على النفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا وابن فى قولك عرو لا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزره
وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى
ومثل لا ابا له ولا غلامى له اى كل تركيب يكون
فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب
وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
مبنيين مثله فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور

قوله وحذف النون من نحو غلامين يعنى او نحوه المبنى والجمع
عصام الدين

جزا

خبر لهما وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة
الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال
الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه
ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين لا يضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اى للمضاف
فى اصل معناه معنا المضاف من حيث هو مضاف وفى الاضافة
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له جائز
تشبيهها اى المثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اى
لمشاركة هذين التركيبين تركيبا يشتمل على الاضافة
فى اصل معناها يعنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين اختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره

ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
تشبيه المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم
يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو
بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب مضاف فيه
الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بهما على
تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين
لمرجع الضمير المجرور باللام ولا استقلالا من غير احتياج الى تقدير
خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا
غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودين واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه

من وجهين

المعلو

المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده
لما عرفت وقد يحذف اسمها اي اسم لا لاحذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وقولهم لا كذ بر ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كذ اسمها والخبر محذوف اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرها اي لا احد مثل زيد وجعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا
وهي اي خبرية خبرها ولا لهما وكذا اسمية اسمهما

لكنهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمال
هم لهما وجعل اسميهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر
خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما
هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد
قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد ان مع لا في
استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اي بطل عملها اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لفظا ان لم يعمل واما

اذا

اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما
انتقض النفي بالا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على
خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف
الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم
المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو انه
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او بالفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته

وصل

لكن المشهور على انه اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل
في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف
المضاف اليه وهو هاهنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا
كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل ضربت بزيد
بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل ضربت بزيد او مقدرا حال كونه اي ذكر المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف

شرطان

شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام
ما هي فيه في الاسم فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف
في المتن والشرح في شرطه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه
لم يبين تقدير الحرف فيها اي في المتن ولا في الشرح ولم ينقل
عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام

تقوية في العمل نحو ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه تمييز التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح
ان يقال الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلت هذا التخصيص كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما بعد الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة تنقسم بحرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظية فقط دون المعنى
لعدم تشريكها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن
غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كصادع مصر وكريم البلد

وا

واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي
الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في
المضاف اليه عند جنس المضاف ولا ظرفه اي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقا
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في ظرف اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في
والا فهي بمعنى اللام واما ساوى كليث واسد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلق كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام في اضافة

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اى كون الاضافة بمعنى في استعمالاتهم ورتبها
اكثر المحققين الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت
نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليل رد وها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالاولى انها تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد

مثال

ونحو كل رجل بمعنى اللام اى
افراد هذا الجنس وفي نحو
كل واحد اشكال فالحاصل
ان المضاف اليه اذا كان
جنس المضاف كانت
بمعنى من كما سيأتى
وذلك بان يكون
بينهما عموم و
خصوص من وجه
كخاتم فضة فانه
الخاتم قد يكون
فضة وقد لا
يكون وكذا
العكس

مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد
اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع
المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان
نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
والمعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه ولتنجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف
وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا

ان يكون للمضاف اليه ضد واحد بقرينة كقولك عليك بالكرم
عن السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بما
تلك من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل رجاء
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء المعهود
و وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان
التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امراءة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امراءة وقلت الشركة فيه وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم و
ان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة لو
كان

كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة كان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ولا
تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
جعلها علما لشخص في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة فما لهم جوزوا هذا
دون ذلك قلت لا نم ان هذه الامثلة تعريف المعرفة
بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او
الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى [illegible] منها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل
تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام

وانما لم يقل يجب التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه

فقوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل فيستلزم استحالة الاضافة اي فيلزم حال كون اضافة المعرفة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة
عصام الدين

المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه اكثر من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز
عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر مثل ضاربُ زيدٍ من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني

عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما
في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل
ضاربُ زيدٍ او حكما مثل حواج بيت الله وبحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم
غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي
من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها

لا يخفى عليك ان هذا العجز لا يتم الا على مذهب من لا يجعل القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء بحرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف الضمير عصام الدين

وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المثال الثالث وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف [illegible]
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما سقط للالف واللام ولا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا كان الاولى تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة الموصفة

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلو يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام

خلافا

خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد لما
انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف النون بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة تحكم وادعاء
مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبده بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكيف لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان في شرحه
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به لانه

الهجان البيض من النوق وهو صفة او بدل

وانما ضعف هذا الكلام لكون القول باعتبار العطف من باب الضارب زيد
والحسن وجهه ان المعنى باعتبار العطف الواهب عبد مها وان كان قوله
الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على حسن الوجه

ضعيف في الاستدلال بهذا لا نص فيه على الجر فانه يحتمل
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها باد خال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان اي ... وعبدها عوذا يزجى خلفها
اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل اتثنية الاثواب كما هو مذهب الكوفيون
وعبدها اي راعيها ... بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة
يزجى بالزاء المعجمة مع الجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او
على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم

فاعل

فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة واما لانه فاء بنية على الضارب
الرجل والضارب زيد فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو الجر الوجه بالاضافة ووجه
وجهها ان رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون الضارب صفة والاضافة
جنسية معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد وحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرف وكذا شبهه وهو الضاربك
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين

محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوزه
الى الحمل حملا اي المحمول على ضاربك فاتحد فاعل المفعول والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه
قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان
يتصور ضاربك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيدا ثم
يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها

سقط

سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لا
لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك بالمنفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف بحذفه ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان جملتا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن حجة
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة
بعض الدارسين ولك ان تجعل كل واحدة منهما
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه
ضعيف لانه عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف الى

صفة مصدرة باللام لانه يتوسط العطف يصير مثل الفاضل
زيد كعرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح
يندفع ما قيل من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على
التقدير الاول وادراج كل من الصورتين الاخيرتين في الكل
ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف
موصوف الى الصفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لا يطرد من هيئة التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ومن ثم قرقا
ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف

الى

الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف
اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأولة
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مفردا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان
الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف
الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم

الا ان يقال معناه كعكان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي هو الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه
متاول بانهم حذفوا قطيفة من قوله قطيفة جرد
حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم لكونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف لها للتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف
اليه في العموم والخصوص اي في كون المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني

اي الذات

اي المنع عن الحركة

و

والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا تفيد الا ما يفيد رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد و
اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل احد اليوم وعين الشيء فانه اي المضاف
فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعترض عليه بتداء
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر و
اما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد حيث
وسمع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا

كسر سعيد لان قصدهم بالاضافة الوضح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او
الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولما لم يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني
في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب
مثل ثوبي ووادي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ايهما
الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت

اى

اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
يقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي
ولا يقلب الالف التي للتثنية كغلاماي لئلا يلتبس المرفوع
بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى
ياء المتكلم وسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالكسرة للمناسبة
لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي

ما قبلها مفتوحا كفوك في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها بالاضافة
الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها
اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل
الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجيب عنه
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
محتمل ان يكون المقسم اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت
النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية

فصار

فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن اصواتنا
بكين وقلن لنا اباؤنا فداءكم ونقول اي امراة قايلة
لا امتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور مما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى
ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في الاكثر
موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن
فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل
يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت
بحم وحمك وجاء مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت
حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك وجاء مثل دلو بالواو

فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي
جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال
الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن
وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى
ياء المتكلم فهي اضافة الى المضمر مطلقا نفيا لتوهم ان ذو
يحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة

لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها
التوابع وهو جمع تابع فمنقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم
فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب
لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متأخر فمتى
لوحظ مع سابقه كان في المرتبة منه فدخل فيه
التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب
سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة
شخصية وهو فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا

فقوله ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدأ
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية لكنه باعتبار
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ
من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا
فيه ومظنونا عمل في المفعولية فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وما
خوذا عمل في مفعولية فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الآخر
وان يقال اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل

ولا رجل

ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل
افاد صدق الحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه وضعه كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل
في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد
وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القول فان الدلالة التوابع في هذه
الاشياء على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت

عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد وغلامه او جائني زيد
نفسه لا نجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي غايته النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعها نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما في جميع الاستعمالات مثل تميمي

وذي

وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات نسبة الى
قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او
خصوصه في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي
بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل
باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل
مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا

في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الأخر التي لا يدل فيها على هذا المعنى
لا يصح ان يقع فيها صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لا الانشائية لان الانشائية لا
تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير اي مفعول مخصوص اضربه اي مستحق لان
يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الرابط لتكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة وبحال
متعلقه اي بحال متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل

حسن

حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كانت صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني
اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل كشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابق وجوبا كما يطابق الفعل
بلا فرق

فاعله في التذكير والتأنيث وان كان وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول
مررت برجلٍ قاعدٍ غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعدٍ غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجالٍ قاعدٍ
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأةٍ قائمٍ ابوها
مثل يقوم ابوها ومررت برجلٍ قائمةٍ جاريته مثل يقوم
جاريته وبرجلٍ معمورٍ او معمورةٍ داره او قائمٍ او قائمةٍ
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف في الحقيقة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث السالم
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجلٍ ضاربٍ وبرجلين
ضاربين وبرجالٍ ضاربين وبامرأةٍ ضاربةٍ وبامرأتين
ضاربتين وبنسوةٍ ضارباتٍ كما تقول في الفعل يضرب يضربان
و

ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني
بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
تبعه في الصور العشرة وكان لا يخرج بشبهه للفعل
في الحقيقة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه ما حكم
عليه بالتبعية في الحقيقة الاولى ولم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير منضبط بل شتى ضابطه عدم تبعيته له اي الموصوف
بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون وصف الثاني في الحقيقة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يحسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما يحسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف

مبتداء
خبر المبتداء

في يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان
قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يو
صف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واو
ضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح التوصيف اما مدح والذم وغيرها
طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه لابد للعلم الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يوقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر شارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لكنه يتبين ذلك بقوله

والمو

اى لعدم كون المضمر موصوفا

والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة يكون
اخص اصابالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف
منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن منها اكمل منها
ولا اقل من ان لا يكون ادون منها والنقل عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة
ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم
يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او
للموصول فانه ايضا بمثابة لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او
والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي
مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع

بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو نعت البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا
اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول
والمضاف الى احدها للابهام الواقع فى هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد
رفعه لا ينبغى ان يوصف بشئ لا ابهام فيه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه يطول العبارة بين المضاف واليه
المتبوع والسؤال من الحاج الفهم فتعين ذو اللام
لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثم
اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
وبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين
به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن

مررت

وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع
مقصود اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه
بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجئ
الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصودة بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع
لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعها وقوله
مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام
واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من
التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا

بالنسبة ان يكون ولا بد كونه ملحوظة في ذكر التابع ويكون تابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به وكذلك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف مقصودان بالنسبة معا المعنى
ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد في زيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في
قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم
يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والتاجر والدبر فالصفة الداخلة
عليها حرف العطف كالتاجر والدبر لها جهتان احدهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
واخرهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة
لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى

انها

انها تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم
ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليس معطوفة فلم
يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين المعطوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في حواشي الكشاف
ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون وصف صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه
قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان

عليه في الوصفية تواً من دخول العاطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد
المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة
لدلالتها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة
في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه (نحو ضربت انا وزيد) وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
اي منفصل

كالجزء

كالجزء من الفعل منفصل من الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان
يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد بمنفصل لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل فيحسن الاختصار بترك التاكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف

التاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد تؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران سيان حذوا وعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور مجاوزة اشد
من اتصال الفاعل على المتصل بفعله لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا بفعله جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل تاكيدي
في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما
عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك
التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل

لعدمه

لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني و
بين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر ومجرور
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيد جر بالثاني
كما في الكاف الزائدة في كفى بالله وعند الذي ذكرناه
اي لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا و
اجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاءني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار دون نحو العطف في
الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
المرفوع المتصل

قلت لكثير عين المؤكد والبدل في الاغلب اسما كالمتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما اي البيان
باجنبيين لمتبوعيهما والمنفصلين عنه لعدم تخلل
فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في بنائهما
الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما
العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن حرافة الانفصال ويناسب المعطوف
عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى
ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال التي عرضت له بالنظر الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف

والك

والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما
يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
وانما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير فيه صدر من
العجمي اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى النفس دون غيرها ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لاحراز زيد بالنظر الى حرف النداء ولكونه
صفة المعرفة في نفسه عمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل يا زيد

فان زيدا موصوف وعبد الله مضاف ومع اى من اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لا يجوز في
تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير والرفع
في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية الى العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها

تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى
الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمين على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض
شارحي الكتاب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوي اى امالة الكلمتين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما واكثر النحاة ذهبوا على ان الحمل على
معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وانما ذكره
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرو وبكر
خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه

اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول ابي دؤاد
أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان حرف الواحد لم يقوم مقام العاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولانا نقول ان الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار
في جميع المواد عند الجمهور الا في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا وفي الحجرة عمروا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في
كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه
لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا

بل

بل نجعلها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو قوله تعالى يُرِيدُونَ عَرَضَ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ
يُرِيدُ الْآخِرَةِ كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة
التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة
في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت
عنده ويحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غيره وذلك اما لرفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الرفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن
السامع تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل
دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
تكرير اللفظ حتى يبقى شك ايضا في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص

ان قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
ضرب زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اي التأكيد بتقرير امر المتبوع في النسبة بالتفصيل
الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن
السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شمول المتبوع
لافراده فانه كثيرا ما تنسب الفعل الى جمع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بكل
كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جمع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا
فقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو له

يقرر

يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي
اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي
اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اي تكرار اللفظ الاول بمادته
حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الغرض بعد اتحاد الحاصل لغة لانه لا يجوز تكريره
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي التأكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء وافعالا وحروفا
وجملا ومركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة
اي معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع

وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن
وبسن حسن وقيل اكتع مشتق من قولك تكتع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من
بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه المعاني
ومعناها التأكيد بالتاسل الصادق فالاولان
اي نفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول
نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني
لما سوى النفس والعين او لمن تغلب كالقوم سمي الثالث

ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
خلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و
كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع
واكتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع بناء وبل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون
بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكلي ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تفترق اجزاؤه لا
يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث

يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله واما العبد فقد تجزى
في الاشترا فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكماً في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير
بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد
اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز

تأكيد

تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد
هما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس بالمنفصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعين لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع ابتع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور اتباع لاجمع يعني يستعمل
هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه ادل
منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع
واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها

من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه نسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء نسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع على النعت والتأكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه
مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد عليه
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى ف
فان قيل هذا الحد لا يشمل البدل الذي بعد الا في مثل ما
قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس ما نسب اليه

من عدم

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة و
لكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان المتبوع فان النسبة
المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى الشيء نفيا
ثم نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل
هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على
الآخر اما في اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام

قال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني يتحدان ذاتا لان يتحد مفهوماهما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا
مفهوما لكنهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى
الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان وايضاح
فرع التبيين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه المقصود اصالة والحاصل انك في قولك

جاءني

جاءني اخوك زيد ان قصدت في الاسناد اليه الاول و
جئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصدت في الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي البدل البعض جزؤه
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملا
بسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابسة
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذلك سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما

اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزؤه فيدخل فيما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون ابدال الشيء بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه وانما في باب القول ليس جزءا من فلكه
بل هو مركوز فيه منافية في المثال ويمكن ان يورد
لك مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المنافية فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل فقد العدم وقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة و
الرابع اي البدل الغلط ان تقصد اي يكون بان
تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار مناسبة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو مررت بزيد
اخيك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين

نحو

نحو بالناصية ناصية كاذبة جاءني رجل غلام زيد واذا
كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي
نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فان توافقه بصفة كالجابر
فيما نقص لنكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب
مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من ظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلولات فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك

عطف البيان

نصفك واعجبني علمك واعجبنك على وضربتك
الحمار وضربني الحمار عطف البيان تابع شامل
لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابا حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن
الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمل
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله

ابو

ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له
اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع ناقته فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه
من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية ووقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعله
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر عليه
الطير ترقبه وقوعا ..... اي آخر البيت
وعليه الطير ثاني مفعولي التارك
ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ

فهو حال من الضمير المستكن في عتبة وقوعا جمع
واقع حال من فاعل زف اي واقع مولتز قبة
لا ذعاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان
الطير واقفة لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما
فقد تبين فيما سبق بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما
خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم
اذا جعلته بدلا والمعنى الاول والظهر والثاني اقيد
المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو

لم

لم يعرف فيها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل
وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ في قراءة بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق عامله معه فعلى هذا المضاف من
المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو

وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني
تقديما وتأخيرا اشارة الى تقديم ما هو مفهوم
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم
وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها الا بهذه والكوفيون يعبرون بها عن الحركات
الاعرابية ايضا لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدد الكتاب قال العلامة

دفعا

رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غير هذا
يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو
من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني والثابت
باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع
عطف على الاسماء الافعال لا على الافعال لصدق تحت الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل
واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين
اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون

والاخرى للحكرة المغيبة انها لم اخترت دون الباقين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم به او بمخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
ويخرج بهذه القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان
الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسما الظاهرة
وان كان موضوعة للغايب اذ ليس تقدم
ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اذ المراد بالتقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا اما
متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون
المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى

اعدلوا

اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ثم مورث فكانه تقدم
ذكره معنى واما التقديم الحكمي فان في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهما ليتم التعظيم ووقوعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحادث
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال
في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى
ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامل نحو
ما انت منطلق عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب

الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
الى عامل التي يتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
مجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع
من الاتصال الذي هو الاصل والثالث اي المضمر
المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
وذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل
والمجرور المتصل الاول يعني المرفوع المتصل ضربت
على صيغة المتكلم الوحد الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المثبت اولهما الى ضربن صيغة
جمع الغايبة الماضي المعلوم وثانيهما الى ضربن صيغة جمع

الغايبة

الغايبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واضمر الغايب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا في ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي
المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان لجماعة والحروف الآخر لواحقه دلالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك

ايانا اياكم اياك اياكِ اياكما اياه الى اياهن وفي اياك
اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي
مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي
غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن
وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايبة ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة معان كضربت وضربنا فضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا مشترك
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجموع المذكر
والجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما

والت

والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية
عشرة معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة
كلمة لثمانية عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة
لتسعين معنى وبينوا تلك الامور على او مشابها
لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصل في يستتر لانها
فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المستترة كثيرة
شئ ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي
للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى لفظ
نحو زيد ضرب والواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة

الى الفظ نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث

لا الضمير المرفوع ولا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت

هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان

مثنى او مجموعا او واحدا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا

نحو اضرب ما نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب

واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا

مسندين الى الفظ نحو زيد يضرب وهند تضرب

وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول

او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان

مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى

الفظ نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة

والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات

ضاربات وليس الالف في ضاربان والواو في ضاربون

بضميرين لانهما يتقلبان ياء في النصب والجر والضمير

لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها والعامل هنا ليس

عاملا

عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل و

الضمير عامل له والضمير باق على ما كان عليها في الرفع

فلو كانت ضماير لانه تتغير الا تركان الياء في تضربين

والنون في تضربن والواو في تضربون والالف

في تضربان بل لا يتغير فيها اى الالف والواو في الصفة

حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ

اى ولا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا

لاجل شئ الا لتعذر المتصل لاجل تعذره لان وضع

الضماير للاختصار والمتصل اخصر في ايكن كان ابلغ لا يجوز

سوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم

اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن

ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفعل

الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل الفصل يبطل الاتصال

وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه

اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل

اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذا
الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لهم
بخلاف المنصوب نحو انى وانك او بكونه اى كون
الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هى له اى تلك الصفة الكائنة له فانه
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف اذا
قيل ضاربه هو فانه كالانفصال الضمير على خلاف
الظ يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظ وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه

لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظ
لكونه اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص واياك
والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما
انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
الخبر الذي مسند اليه صفة على غير من هى له فانه مسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصلح
اذ كان هى فاعلا له لا تاكيدا والا كان داخلا في صوكة
الفعل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
بدليل نحو نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى
عن زمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختار بالنيل صوت لا لبس فيها اثبت الحكم

في صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع الضميران
وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بان
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان
على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازعما اذا
تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الاخر احترازعما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطاه
اياك فيلزم انفصاله لتعذر المقام في جبر الاعرف
ولا يلحقه طعن في اول الواحد بما يرده على خلاف الاصل
وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال فيه نحو اعطاهوك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد

بالفصل

بالفصل بما هو منفصل والثاني اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل
وان كان متصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمنفصل ولك الفصل نحو ضربي
اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ما قدمته هو اي الضمائر على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة
الواحدة بلا مرجح واما تقدير الثاني فلكراهة تقديم
الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار

في خبر كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لان كان في الاصل
خبر المبتدا يجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان
عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشبه بالمفعول
والاكثر في الكلام انفصال الضمير بعد لولا لكونها بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما
لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخره
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك
الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى

فاعلا

فاعلا تقول عسيت الى اخرها في بعض اللغات وجاء
لولاك وعساك الى اخرهما فقد ذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف
في بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى
ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي
اي يمنع [illegible]
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخو الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية

لازم في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريانا عن

نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربني

لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة

نحو يضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن

الذين كفروا وقل الحق لوجود ما لها وانت مع النون

الاعرابية الحائلة فيه اى فى المضارع ومع لدن

وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل

مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها

تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام

من النون فى المخرج حملا على اخواتها كما فى ليت

ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان

لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل

وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة

على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف

وعكسها اى عكس ليت لعل فى اختيار فالمختار فيها

ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط

بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم او

بعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة

مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا

منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا

وتانيثا وخطابا وغيبة وتكلما يسمى هذا المرفوع

فصلا وذلك التوسط لفصل ذلك المرفوع المتوسط

بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما

ثم استمع فادخل فيما الا ليس فيه وذلك عند اختلاف

الاعراب وكون المبتداء ضميرا او غير ذلك بالحمل على

صورة اللبس وشرطه اى شرط المرفوع الفصل

بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الاصل انما

يحتاج اليه فيها او افعل تفضيل كذلك اى مثله بالمعرفة

امتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وفضل على

او يكون الخبر افعل من كذا اى يكون للخبر شبها

للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كما كان المتوغل

نحو مثل وغير وشبه اذا اضيف متوسط

مثل افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة و
دون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها
ولا موضوع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى
لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ
اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله
خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حالا ومنصوب
عطف على ثانى مفعولى يجعل وانما يعرف من العرب
جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ
ما بعده خبره بدون الواو والرفع متعين
ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ قبل التاكيد التقديم
لان التقديم الضمير على مرجعه غير معهود والا يبعد

قوله ويتقدم قبل الجملة الخ اى ويتقدم قبل الجملة
ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما
ثم ذكره مفسرا يوجب فى النفس تمكنا واجلالا
ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند تغفله متوجها

ان الى

ان يقال معنى الكلام ويقع مقصدها من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذه الجنس
من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابق لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب بالجملة
المذكورة بعده اى بهذه القصة الجملة من
الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة متعرض لبيان الواقع ليس له دخل فى بيان القواعد
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وانما بعضهم مستدرك
قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لولا لم يحمل التقديم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولك الشان هو
زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان

وزيد قائم خبر اعنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غايب تقدم قبل الجملة بفسر بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لايخرج عن الابهام بالكلية بل انما
يرفع بجملة زيد قائم كما لايخفى ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا
او بارزا على حسب العوامل فان عامله معنويا بان
كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا والا يكون بارزا مثل هو زيد قائم
مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لاستتباه حال كونه منصوبا ضعيف
اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه
لايجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة
الفضلا واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد لا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق

فيها جائزا وقيل الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه
اى حذفه بنية الاضمار مع كونه منصوبا بالازم
كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه خففت ان وان ثقلها بالتشديد الواقع
فيها وبعد تخفيفها وجود ان المكسورة المخففة
عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا ليوفينهم
ولم نجد ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى
اجدر بالعمل فاذا لم نجدها عاملة فى الملفوظ قدروا
عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه
اجدر به ولم يجوزوا اعمالها فى ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف اللفظى يدل عليه حذف النون وحكموا
بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة المخففة
اسماء الاشارة اى الاسماء الاشارة المعدودة فى
الباب بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منها

المشار اليه اى بمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وقوله
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى الاسماء
الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال
كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس في التركيب التثنية الباقية قوله
مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد بكل واحد
منهما على الخبر له ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل

هي الاصل في لغة المؤنث الواحدة لانه لم تبين منها الا
هي وذى وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان
تناسبه وقيل هي اصلان ولا قول باصالتهما فقدمنا
على سايرها الوغيتها وتجي بقلب الالف ياء وند ونده
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهى
وذهي بوصل الياء بها ولمثنا المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغات الاناث غير
دونها على الكثرة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعا لتثنية المرفوع وذين وتين
لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صيغة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مد
وقصر اى المقصور اولا ممدودا واذا كان

مقصودا يكتب بالياء ويلحقها اي اسما الاشارة
يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهي
ليس في الحقيقة منها وانما هو حذف جيء به بها
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظك جئ للتنبيه على
انتفاء النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها
ان زيد قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك
وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسما الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة

راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من
انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى
ستة فيكون اي خطاب الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك
الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى المذكر وخاطب
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى المذكرين
وخاطبت المذكر الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مونث وكذا البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن
واولاكن واما ذينك فقد اورده الزمخشري والمالكي
في الصحاح لا يقال ذينك فانه خطا ويقال ذلك للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واما المتوسط

لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راه
المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام
الاخرين فهم لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى
غيره فقال ويقال ذلك وتانك وذانك
حال كون هاتين الاخريين مشددتين واولاك
باللام اى هذه الكلمات الاربعة مثل كلمة ذلك
في افادة البعيد ولا يبعد ان يقال جمع ذلك اشارة
الى الكلمة تلك المذكور سابق واما تانك وذانك مخففين
واولاك للمتوسط وما هو للمتوسط فهو بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا فلمكان الحقيقي الحسى
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من الكلمات الثلث فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات [illegible]

ما لا

ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تماما او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من
الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزءا او في تحصيله الى المركب ولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما نفي كونه
جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن
لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى
لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل واذ وحيث
وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف

الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال له الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الصلة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن تركه اذ وحيث
ولما كانت الصلة بمعنى الاعم بحسب المفهوم من ان تكون
خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عنهما
بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام
الموصول شبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة

معنى مفرد صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اى الموصولة الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالتي لجمع المذكر
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
وجاء اللات بحذف الياء ابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوات بحذف الياء والياء معا وما بمعنى الذي فيما
لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء ما يعقل نحو
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيما يعقل
ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

وأيّ بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب
الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن
في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص تجريها موصولا بلغتهم بمعنى
الذي او التي قال الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت واللام والالف
اي المجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى والمجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لاسم الموصول الى
اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء
واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعهم تمرين المتعلم

فيما تعلم

فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل وقد عيرهم اباها فانهم ط
قالوا لاحد اخبرني عن اللهم الفلاني في الجمل الثلاثة
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لاجل من يذكر
كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ذلك
الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف
هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء الجملة بالذي اي باستعانة الذي والتي او
الالف واللام فان ال ليست صلة للاخبار لان
الذي المخبر عنها لا تخبرها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي
او بما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
ع في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا
لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال او ضع اخرته بمعنى جعلته اي جعلته
خبرا مثال ذلك فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا

بكلمة الذي او فقرها فخبر الجملة الثانية وجعلته موضع
ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضع
محل الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من
ضربت زيدا ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح
بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن
ان يوخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول
من الفعل المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا وغير المتصرف نحو نعم
وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل
والمفعول فلا تخبر بالالف واللام عن زيد في
ليس زيد مطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل او المفعول معناها كالسين

وسوف

وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام كما تخبر باللام من
زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي
من الامور الثلثة التي هي تصدير الجملة بالموصول مقام
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار وهي [illegible] ومن امثلة
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في
ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فقال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون معموله
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي

عن دق القصار ثوبك لانه يؤدي الى جعل
الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال لا يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك
امتنع في التمييز المستغني لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع
تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيقع ذلك
التمييز بلا ضمير وكذا في الاسم المشتغل عليه اي على ضمير المستغني
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلامه بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الاسم الموصول بقي المبتدا بلا عائد
واذا جعلت الضمير عائدا الى المبتدا بقي الموصول وكل
واحد منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما
كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية

نحو ماذا

١٠٨

نحو ما عندك وما فعلت وشرطية اي ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك اي شيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى الشيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي
اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما
اي اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو
اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضرب وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة
من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية
للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة

عده من بحر الخفيف واجزاءه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين

وهذه من بحر الوافر اجزاءه مفاعلتن ستة مرات

والصفة فاى الموصولة نحو ايهم اضرب لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو ايها الرجل فيل اى يقع
صفة اتفاقا فلم جمعها المص كمن انه لا يقع صفة اصلا
واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم بحيث لا يعرف حاله لا
يعرف كل واحد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهي اى كل واحد من اى واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها في الاعراب من الموصول الا على
الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذوا لكائنة وانما
اعربت لانه التزام فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن فيمن قرأ بالضم اى الذي هو اشد وانما بنيت موصولة

عند حذف

عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف وجهة الاحتياج
الى امر الاغير الصلة وبنيت على الضمة تشبيها لها
بالغايات بالاحذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم تبنى
الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما انبنى التي
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل
منادى مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا
صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى
على ان يكون ذا بمعنى الذى وما للاستفهام فيكون
التقدير اى شيء الذى صنعت اى صنعته في
مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وجوابه
رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كل واحد

منها جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه
اي شيء وههنا عبارتان ان ماذا كلها بمعنى
اي شيء والثانية ان ماذا معناه اي شيء وذا زايدة
والنظران مؤديهما واحد فان معنى قولهم انهما كلمتان
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا
قلت الكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال كونه جملة
منها جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على انه خبر مبتدأ
محذوف ولم يعرض المص لقوة المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى
الامر والماضي الذين لهما اقسام من فعل معنى الاصل
فعلته بنائهما كونهما مشبهة لمبنى الاصل فافعل
اذ بمعنى انتظر بمعنى انوجع فالمراد به نفتحه وتوجعت

اسماء الافعال

عبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيد اي امهل
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء
في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالغ في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الملف
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم
على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال
مع معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال فانها لا تتصرف تصرفها
لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي
ولبهما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا بمعناه شيء اذا العربي القح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضي

ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضاد
اسم نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن
بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
وهو مطرد في الثلاثي المجرد ورد عليه انه لا
يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
وكانه قياس لكثرته وفي الرباعي فاتفقوا على
انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الرضي
هو ما هو قبل مفرد موصوف مؤنث ولم يقم الى
الان دليل قاطع على تعريفه ولا على تانيثه وفعال
كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبني اي كل واحد من الفعيلة الاخيرة مبني

لمشابهته

لمشابهته لكل من فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا و
اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة
وهذه الصفة الصفة للمبالغة كفعال وفعول
للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة على الفاظ الفعل
الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين
وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي العين
من الافعال انما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا

ضعفه عليها وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علم المؤنث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا
ما كان في آخره راء الا في فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه
فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم
لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يجعلونه باعراب
الكل نحو حضار علم للكوكب وجه الاكثر ان
الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيها البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الاسماء اما منقولة الى باب المصادر ومن
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية

وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني صه ومه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كا
نت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقع مصادر
ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح
لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما
اذا قلت غاق قاصدا لا صدر ما يشابه صوت
الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه
او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
لزجر او دعاء وغير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به و
هذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها

وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما إذا قيل قال
زيد عند التعجب وي أو عند إناخة البعير نخ أو غاق
صوت الغراب فهي في هذه الحالة أيضا مبنية لكن
لا من حيث أنها أصوات بل من حيث أنها حكاية عنها
والمراد بالأصوات هنا ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذه الا
عتبار ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجريها وأخذها
حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء
فالأصوات بهذا الاعتبار كل لفظ إنما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكم به صوت
أي صدر على لسان الإنسان تشبيها بصوت شيء
كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة
أو صوت به للبهائم يعني مثلا أي فلا يتناول
لها ما للطيور لإناختها أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك

وإنما قلنا مثلا لأن المتبادر من البهائم ذوات قوائم
الأربع فلا يتناول للطيور بل بعض أفراد الإنسان أيضا
كالصبيان والمجانين وإنما كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول الغير كلها فالأول كغاق إذا صوت به
إنسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
أو مخففة عند إناخة البعير ولم يذكر المص القسم الأول
وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلقا
بالغير قيل ذلك لأنه لما كان هذان القسمان مع
تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من
غير تعلق بغيره المركبات أي المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين
حقيقة أو حكما من اسمين أو فعلين أو حرفين
أو مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة أصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وإنما قلنا

بحث المركبات

حقيقة او حكما لئلا يخرج سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا
يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف فتعين النسبة على وجه يخرج منها هذه
النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم شرط
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ط الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على

نسبة اصلا

نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري
صعو مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود اطرادا او عكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره يبنى اي
الجزآن الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي
ليس محل الاعراب والثاني لتضمنه معنى الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة و
حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل
حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي
عشر من ثاني عشر الى تسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين
ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على عشرة او صيغة الفاعل
المشتق منه وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد بحادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل

اذا اشتق من اسماء العدد احد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذى
على المشتق منه فان الثالث واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من
المركبات ولا يتاتى ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة
فاعل لا يتسع حروفها وجميعا فاقتصروا على اخذها
من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة الالتباس فاختاروا الاول لدلالته على
المقصود من اول الامر فاخذوا امثلا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فى حادى
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله

حادى وعشرون لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثانى لتضمن الاول لشبهه بالمضاف
بسقوط النون وكلا اى وان لم يتضمن الثانى
حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه وان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف على
الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى
الكنايات وهى فى اللغة والاصطلاح
ان تعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة

وجر الثانى

مبحث الكنايات

عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به
بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب البناء ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا

كناية عن نوع من النسب او غيره وكيت وذيت للحديث
والجملة اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من خواص المفردات
فلما وقع المفرد موقعها ولم تخرجوه عنهما رجح جانب
البناء الذي هو الاصل في الكلم قبل التركيب وفي الكنايات
كاين وانما بنيت لانه كاف التشبيه دخلت على اي
وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما
الافرادي وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا كتبت الياء نونا مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط ليتنبه في البناء المنحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي لما يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد

وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد
منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن
كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مشعرا في التصريح
بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها وتدخل من فيهما في مميزهما كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من
ملك وكم من قرية وذلك موافقة جر المميز اياه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن

جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما
اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية بنفسها لمعنى الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا لتدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهام والخبرية فهو على تقدير كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
واحد منهما بقوله فكلما اي كل واحد من الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث
هو كذلك كان منصوبا مفعولا على حسبه اي عمل

هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوب انما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير قدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا ضربت ضربته فهو مما
حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في
قاعدة النصب وان كنا نجعله من قبيله ولم نقدر بعده
فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الجملة مرفوع داخل في قاعدته

وكل ما قبله اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وغلام كم رجل ضربت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف
الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان
تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم
الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم بعده
لا لفظا ولا تقديرا فعل لا شبه فعل غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف
وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع
مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا على
مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا

نحو كم يوما سرت فكم منصوب المحل ولا دخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكلمتين فيه ودخل
فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام فاعله الذى
هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم فى شمول تلك الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط بمعنى انه ياتى تلك الوجوه
الاربعة فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها
وهى من وما واين وانى واى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط
وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت وما ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيهما واذا كانتا شرطيتين فلذلك يتاتى فيهما

تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما
تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضربه وبما تمرر امرر وغلام ما تضرب اضرب ومن
ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم تجز مجاز نحو
من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد
وقعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء قال الشارح
الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع
انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو

متى عهدك بطلان اى متى كاين عهدك به وادا اتى
فيا تى فيه تلك الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
فى محل الرفع بالخبرية ايضًا على تقدير انصابه على الظرفية
نحو اى وقت مجيك اى وقت كاين مجيك فاى
وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايهم مررت
وايهم قايم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة
اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تميز
كم عمة اى ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخ
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها
رفعه بالابتداء والآخر ان نصبه على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبًا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق فى وجوه اعراب

كم يحتمل

كم و يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى مميزها اعنى عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والآخر النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على
اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكانه
الابق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا وجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرًا وتمامه فدعاء قد حلبت
على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ فى اليد والرجل فيكون
منقلب الكف او القدم يعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة
واتما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت
كارهًا لخدمتها مستكظمها فخدمتنى على كره منى واختار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المؤنث وهى
ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى

اي على حلبها عشرة اشهر واخترناها لانها ناقة ذكي
من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ذم الطرفين ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل
عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اكثر من عماتك
وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم
او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصححة نوصفه بقوله لك وخبره قد
حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها بتسليط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح

وقد يحذف

١٢١

وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم [illegible] ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن
كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سؤال عن كمية مالك دراهمه ودنانيره
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به
عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك
اي كم ضربة او ضربات ضربت فكم في هذا المثال منصوب
على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد
الملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا

الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المثال الثاني بتقدير كم رجلاً او كم رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف
ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظة دون النية فان عند نسيانه
اعرب مع التنوين نحو دث بعد كان ضرا قبل و
سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما
حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن المضاف

مطلب الظروف

مثل تحت وفوق

مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليها ما بمعناه ويجوز في هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما ووافق الشارح
الرضي والاول هو الحق واجرى مجراها اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن من الظروف
لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمالها بعدهما وكذلك
اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف

بالمقابلة

حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي في اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا فحيث مضاف الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا
او نجما يضي كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم لها
لغايا لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليه كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة
الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت كما ذكرنا في حيث

وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان
المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وكذلك لان
الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليها استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في كتاب العزيز استعماله
القطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى بين طرفين وحتى اذا جعله نارا
وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى
لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير
اي جعلها المختار بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الكلام الفصيح على وقوع الغير المختار لعدم

تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا
للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط الا مرهقا فجأة
من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيه
وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتداء غلبته ووقوعه بعدها فلا
ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت

وحاصل

وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج فان ان اذا
هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول في لفاجأت
لا مفعول فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية
بل المفعول به محذوف فاجأة زمان وقوف
السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي
وقت احمرار البسر وقد يستعمل كما بمجرده عن
معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر
في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال

في اشارتهم فيقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد
وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم
وقد يجيء لم يذكره المص ومنها اين وانى
فهما للمكان استفهاما وشرطا اي صالح كونهما
للاستفهام والشرط وبناهما لتضمنهما حرف الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد
وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
وان القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان
تختص بالامور العظام بالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف

متى

متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف
الكائنة للحال اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهم بعض الناس
قال صاحب المفصل وكيف جاز مجرى الظروف
ومعناها السؤال عن الحال يقول كيف زيد اي
على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على
ما ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعده
اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل مثل كيف جئتك فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكبا ام ماشيا ومنها اي
من الظروف الزمانية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما
مذ ومنذ حرفين ويكونان بمعنى اول المدة

اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما
رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيتى يوم الجمعة قبلهما اى يقع بعدهما اى بعد
مذ او منذ المفرد اى الاسم المفرد المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ يومان الذان صاحبتنى فيهما اى اول مدة
عدم رؤيتى هذان اليومان فادام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة انما
يكون امرا واحدا لكن اثنين او اشيآء فالمثنى والمجموع
اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم وحكما نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة تعين فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اولا ومنه فعل لان
اوليه وقت الزمان منه الفعل معلوم بالضرورة

وتارة

۱۲۶

وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل
قبلها اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد
بيان حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدد المستوفى
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته
مذ يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو
ما خرجت مذ جئت او ان اى ما كتبت على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم
يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدآء وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة
لانه بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته
يومان صح

كما في غيرهما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء
والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتداء في نحو قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة ولو
ذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفين في تراكيبهم ومنها اي و
من هذه الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولده
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لتضمن بعضها وضع الحروف وحمل البعض
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد
زيد فيما يحضر عنده وفيما جاز انه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد

وسكون النون
وقد جاء لد بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون
صح

اولدن

اولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر ما بعدها على
الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا
تشبيها لنونها بنون التنوين في نحو رطل زيتا ولو لم
يحذف منها وثبت لكون غدوة اكثر استعمالا
من غيرها ومنها قط مفتوح القاف
ومضموم الطاء المشددة وهذا اكثر لغاته
وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضم الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط
ساكن الطاء غير الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
وكلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليفرق النفي بجميع الازمنة
الماضي نحو ما رايته قط وبناء المخففة لتضمنه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لفظا
المخففة وقيل حملا على اخواتها عوض ومنها عوض

بفتح الياء وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها

للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان

المستقبل المنفى فيه وقوع الفعل تنفى جميع الازمنة با

المستقبل نحو لا اراه عوض على الضم لكونه مقطوعا

عن الاضافة كقبل وبعد بل ليس اعرابه مع المضاف اليه

نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين وهو الدائم

والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف

الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها

لاكتساب البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح

للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم

وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها

ايضا لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ولا يجب اكتساب

المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك كالمذكور

من الظروف فى جواز البناء على الفتح الاعراب مثل

وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل

قيد

فباى نحو قيامهما قام زيد وقيامه مثل ان يقوم لما مر من

المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما

لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة

اى هذا بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم

المعرفة ما اى اسم وضع بوضع كلى او جزئى لشئ

ملتبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم

والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ المقيد بذاته المعلومة

والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع

له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو

النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة

وقوله بعينه يخرج النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع

بالاستقراء وقد بين ترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة

فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة

مختلفة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد

من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعل انا بلاحظ افراده

ووضع لفظا انما بازاء كل واحد من تلك الافراد المخصوصة
بخصوصه لا انه بازاء الاواحد مخصوص دون القدر المشترك
فيما بين ذلك مشترك الى الوضع لانه الموضوع له
فان الوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلومية و
معهودية او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلومية او معهودية لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلومية ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميتا مبهمتين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وكذا القسم من قبيل الوضع العام

والموضوع له

والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معين
معلومية ومعهودية من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذ تعلق مثلا بتعقل
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من
افراد هذا المفهوم وكان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاصا لان خصوصية كل واحد من تلك الافراد خاص
لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما
عرف باللام والالف العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيما دخله
اللام الزائدة نحو اللفظ او والميم ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام فلا يتعدد ما دخله في اخر
من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به
معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس

المضاف الى احدها اى الامور الخمسة المذكورة ولا
يستلزم تعم [illegible] الاضافة الى احدها معرفتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انه لا يصح بالنسبة الى الرابع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه فكان عليه
ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى
المضاف الى المعرفة ايضا مثلا غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او
بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير والمثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما بين تعريف
المضمر والمبهم ومعنى الاضافة الى احدها معنى ظاهر
والمعرف باللام او النداء مستغن عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان

صدر

صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم [illegible] فاللقب [illegible] والا فالاسم
ما وضع لشئ بعينه شخصا [illegible]
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه
داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع منهم واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك غير
متناول غيرها اي حال كون ذلك العلم الموضوع لشئ
معين بعينه غير متناول ذلك الشئ باستعمال فيه
واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي
اثنان ولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف لا عرفية ترتيبها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون في
هذا التركيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها

المضمر المتكلم [illegible] المخاطب
فلانه [illegible] فيما لا يعرف في المتكلم [illegible]
اذا قلت [illegible] لم يلتبس بالغير فتقدم [illegible] الخطاب [illegible] المراد
بالاعرفية الاكون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت
بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وفاقه
اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لا باعتبار ذات المعين المعلومة المعهودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسما العدد انا او ده

اسما العدد

[illegible]
[illegible] اسما [illegible] ساسوقة
كانت تلك [illegible] الكثيرة [illegible] معدودا
واحادها كل واحد واحد منها وكذا ان احد بالاحاد
اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعة لكمية واحدة منها
اسما العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشيا
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدودة معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى
لا نهاية له وظهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسما العدد
في عرف النحاة وان يكون عند بعض الحساب من العدد

وكلا من الاعداد من جهة العبارة [illegible] تركيبه في الاول
لابهامه وغرابته ومعنى اخر لا ينقص التركيب بمنزلة [illegible]
ودرهم [illegible] ذراع ومن دانيين ومتى ومثنى
حيث لا [illegible] منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسما العدد التي يتفرع جملها عليها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنان او بلفظ كثلثة
الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كما
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كما
كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنا عشر كله واحد الا عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكر ومؤنث
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان
في المفرد المذكر وتثنية واحدة واثنتان وثنتان
في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول
المذكر ثلثة الى عشرة بالتا للجماعة المذكر

اعتبار

باعتبار [illegible] الى [illegible] ثلثة [illegible] الى العشر
رجال [illegible] بتذكير الجماعة [illegible] عشر نسوة
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرات وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكونه اسبق وتقول اذا جاوز
عشر احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد
عشر رجلا احدى عشرة ثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وعن الواحد
الا احد والواحدة الى احدى تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقا للجزء
الاول فيها بحالة قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر
واثنا عشر فان التانيث فيهما من جنسين واما
تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير

في ثلاثة عشر والثلاثة عشر اثنتان [illegible] لام
فلم يحتج للتأنيث في اثنتي [illegible] علامات للتأنيث
لانها علامة اثنتان [illegible] الى
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المؤنث ثانيا لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم
تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة
تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احد
عشر واثنا عشر وخمس فتحات في ثلث عشر الى تسع
عشر والحجاز تبريه بسكونها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر الشين لانه منصوب بالعطف على
عشرين المنصوب محلا بمفعولية بقوله القول
وعن ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

[illegible] وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث و [illegible] عدد واحدة عشرة الزائد و
لا بالعطف و [illegible] عليه [illegible] التركيب
لم يمكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لابد درجها في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصها بما عدا فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون
في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما

او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا امام
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تعدد بيان وتقول
مائة وواحد او واحد ومائة واثنتان واثنان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد
عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امرأة رجلا ومائة واثنان
وعشرون رجلا او ثلث واثنان وعشرون امرأة
ومائة وثلث وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسع وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز
العكس المطلق في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر
ما ذكرناه والاصل في ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة وجاء اسكانها
اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون الا انها حذ

فالوجه

فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذف
الياء الا ان الذي سوغ ذلك في كونه مركبا فروعي
زيادة استثقال فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي
ويجوز كسرها المبدل على الياء المحذوف لكون الفتح
اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء العدد شرع
في بيان حال مميزها وابتداء من الثلث لانه
لا مميز للواحد والاثنين كما صرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلث
رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعمالهم في المميز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا
لطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى
تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لما يجمعوا مائة

حيث تميز واتها ثلث واثنوان ثمان فقياسها
ان يجمع فيقال مئات ومئين لان المائة جمعت
احديهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما يتوهم الجمعية
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرون
الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه احصر ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع واما
فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اشياء
كالكلمة الواحدة ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف فيه

لما

لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز
فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما
جوزوا ثلث مائة بالاضافة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا لطريان الاضافة لمرة وقعا
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده لكون الفضلة قليلا ومميز مائة
والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع
الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما
لان استعمال الجمع مع مميزها في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه
لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة
والالف في جانب الكثرة منهما اختير في مميزها الجمع الموضوع

للكثرة فى مميزها المفرد الدال على القلة رعاية
للتفاؤل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن
المذكر او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المؤنث فوجهان
اى ففى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان
شئت ثلث اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان بمميز فلا يورد
الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنين
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما و
يطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما

الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الجنس اذا كان مثنى مثل رجلا ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والاثنينية
فذكرهما استغناء عن المميز مثنى بعينه لم يجوز
ان يكون مفردا كما يقال ثنتا رجل قلت الى النز
معا الجهبذ فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان يعتبر
فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو
الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
لم يتميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اى بجواهر حروفه للصورة بهيئة خاصة القايمة
للحروف علامة الافراد بداعى التنوين او علامة
التثنية اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن الواحد على حدة واذا اعتبر علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحروف

العلامة التي هي اخف على ذكرها فلا شك ان رجلا
اخف من اشتى رجل وذلك لاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر
العدد على حدة وتقول في المفرد من العدد اذا اريد الواحد
من المتعدد باعتبار تصيير اي بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد
عدد الناقص زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله
اثنين مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من ادنى
فوق الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحد والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر
والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا فوق ذلك ولا يجري ذلك

فيما

فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقهما مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفردات
باعتبار حالة اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية
في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فلا بد منهما للوجود والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
اولا حكم اسما الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركبات والمعطوف نحو الثالثة
عشر تؤنث الكلمتين في المركب كما تذكرها للمذكر نحو الثالث

وانما ذكروا الكسبين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون وثم من
اي ومن اجل اختلاف الاعتبار بين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل
في الاول اي في المفرد من المتعدد للقول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص اي مصيرهما اي الاثنين
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثا وقيل
في الثاني اي المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد مساو لعدده او
يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر

متأخر

متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيانه الى ان حاصله لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول كما استغنى عنه
بذكره من المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبنى الجزء الثاني لبقاء الوجود موجب البناء فيهما
وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما يوما العدد لا تجرد
مباحثه لا ذكر للتذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته
وانه تعريف لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي والمؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي
ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة
وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع للمؤنث في حكم تاء التأنيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات وتقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار وعين وقدم

وغيرها من المؤنث السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامته اي علامة
التأنيث التاء والالف حال كونهما مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي
بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي
ليس بازائه ذكر من جنس الحيوان بل تأنيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة
مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث

اللفظي

اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها على عيينة ولم يوجد مثال للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فالتاء
اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي لان
لك الخيار في الحاق التاء وتركه ولهذا اشار بقوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا ومغايرته عن
الحاق التاء في لفظ من الكلام عاريا بخلاف المضمر
اذ ليس فيه لفظا ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث

اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان بشيء من هذه الفاصلة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى القيد بقولنا
بلا فصل لكان احسن ابقاء لاحكام جميع الافهام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة و
طلعت اليوم الشمس وطلع الشمس الا اذا كان المؤنث
الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا
سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا
ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم
لانه لو كان الجمع المذكر السالم لا يجوز تأنيثه فلا
يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات

حضر القاضي

او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير
يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي
ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها
في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا وتأنيثها التأنيث
بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي النون لانها في الجمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة لها واما في جمع المذكر غير العاقل

كالايام فانه لما اصل في التذكير كالرجال فر عن حقه فلم
يحرك المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشيخ الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع
المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرد بالتقدير المضاف
او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه
والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمين مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما
قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
لامتياز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتح ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى فتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل
الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك
الملحوق او اللاحق واحدا او مع الملحوق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقه على ذلك

لانه

على تقدير تسليمه اذا ذكر امران من امور ثلاثة على شيء
صح ان يقال ان هذه الامور الثلاثة على شيء صح
ان يقال ان هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية
ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الوحد
حال كون ذلك كثل من جنسه اي من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له يعني الوحدة
المشتركة بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالكلم المفرد والى انه يجوز تثنية الكلم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض
او يراد بهما الطهران حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين بالشمس والقمر فانه تثنية الاب باعتبار معنيين مختلفين

حاجب واللام وكذلك تثنية القمرين باعتبار معنى
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل اللام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم
يعلم الاسم بمعنى التسمية ليحصل مفهوم يتناولهما
متجانسين فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر ان قلت
فانه بعيد مثل هذا التاويل في الاعلام ايضا بلا احتياج
الى ادعاء التسمية للظهور والمص فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلت لا شبهة في صحة الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة
او ادعاء وجمعهما فيه مثلا اذا كان علما لكثير يؤول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا اذا صار علما او ادعاء لابي بكر

لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وورده
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى هذا البعض ينبغي ان لا يذكر
في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما ينظر اليه القراء للمص ان يبين حكم
ما ينظر اليه القراء ان حكمها وراء ما يعرف من
تعريف المثنى فقال فالمقصور هو ما في اخره
الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان تكون مجهولا لاصل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي [illegible] حيث لا يرد
ف[illegible] الثقل القرو [illegible] وان لم يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحان في رحى او
حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد مر كما
في متى حيث جاءت مما الاركان على اربعة احرف فصاعدا طلب
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء
اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة وللتنسك من قراء
او التنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث

[illegible]اء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد
[illegible] والثانية عن الف التانيث فقلب
الثانية همزة [illegible]
قلبت واوا [illegible] راوان اذ الهمزة [illegible]
من جنس الالف فيفضي ان لا يقع بين الفين مع انها
غير اصلية والواو اقرب من الهمزة الى الياء لثقلها
ولهذا قلبت الواو همزة في نحو اواقي وجوه وربما
صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمريان ولا اعرف قلبها واوا والا اى
وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كقلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلها كساو ورداى فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لا قلب الهمزة
في الصورة الاولى والمنقلبة عن واو وياء ملحقة

بالاصل وفى الاخرى عن اصلها فشابهتا همزة
قراوت والصودتى ليست باصلية فشابهة
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة
اشارة الى هذا من هذا العبارة لانه لا يجوز ان يقال
فى رداء الاداء بالهمزة اولا وان بالواو ولكن
المشهور رداءان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص
والوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة
وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصفحنا كتب الصرف
كالمقصود والمفتاح والكافية كما وجدنا فيها اثرا
مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه
قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونا اى نون التثنية
للاضافة اذ لا يصح الاضافة اذ النون لقيامها مقام
التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة

يوجب الاتصال والامتزاج فبينهما تناف ويحذف
تا التانيث اى قياسها ان لا تحذف على اخر المثنى نحو ناقتان
وربما تحذف نحو [illegible] واليانا على خلاف القياس مع جواز
اثباتها جريا على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحد من التخصيص والبناء لما اشتد اتصالها
بالاخر بحيث لا يكون لا يمكن الانفكاك بينهما
صارا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشو
وفيه ضعف والمستعملة وهما لغتان فصيحة والية
وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين
قاعدة مستمرة اى فى ابانة بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف تاء التانيث اذ ليس قاعدة بل وقع على
خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اى فى ابانته
بالفعل الماضى المجموع مادة اى اسم دل على احاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اى بحروف مادة المفرد الذى هو الكلم الدال على الواحد

من واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف
ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة إما بزيادة أو نقصان
أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة أو حكماً
فالجار في قوله بحروف مفردة إما متعلق بقوله مقصودة
أو بقوله دال أو بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما بحرف
مستقراً حالاً من الحروف في ذلك قوله بتغير ما جمع السلامة
لأن الواو والنون في آخر الكلمة عامة وكذا الألف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى
وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع وأسماء الأجناس
كتمر ونخل فإنها وإن لم يدل عليها وضعاً فقد يدل
عليها استعمالاً وأسماء الجموع كرهط وقوم ونفر وبعض
أسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت أسماء الأجناس فإذا قصد بها نفي الجنس
لا الأفراد فبقوله مقصودة وإذا قصد بها الأفراد
استعمالاً فبقوله بحروف مفردة خرجت أسماء الجموع وأسماء العدد

فنحو

فنحو تمرها هو الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم ليس بجمع على الأصح
اسم جنس وإن ذا اسم جمع للجماعة وقد علمت
أنهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينها وبين اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعاً بخلاف اسم الجمع
فإن قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قلنا ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على أنه لا نسلم في التزام
كون الكلمة اسم جنس أيضاً وإنما قال على الأصح وهو قول
سيبويه لأن الأخفش قال جميع أسماء الجموع التي
لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال
الفراء وكذا أسماء الأجناس كتمر وتمرة وأما اسم
جنس أو جمع لا واحد له من لفظه نحو إبل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما هو في الجمع والواحد فإنه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فإن التغير
المأخوذ فيه أعم من أن يكون بحسب الحقيقة أو

او منصوب التقدير فتحة فكذلك اذا كان مفرده آخره ضمة
فعل واذا كان جمعا ضمة اشد [illegible] جمع
نوعان صحيح ومكسر [illegible] اما الصحيح
تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق آخره الاخر لمفرده واو
مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما
قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا
عن الحركة او التنوين على ما عبر من الخلو مفتوحة لتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللاحق
او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معناه
مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل
من جنس التغيير بما ذكر في التثنية فان قيل لم اتفق وجوب
ثبوت اصل الفعل في الفعل عليه في الاكثر في الواحد
في ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او عكس بالعوض
كما يقال فلان افقه من الحمار اعلم واحلم من الجدار فان

كما في آخره اي آخر جمع [illegible] القاضيون
مفرده الا [illegible] قبلها كسر حذف اي الياء
مثل باب [illegible] قاضون [illegible] اخر بقيت
ضمة الياء [illegible] ما قبلها بعلة [illegible] اقبلها طلبا
للخفة وحذف الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين حذف
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا
مقصورا حذف الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحروف ما قبلها اي الحرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفوون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها او حذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر السالم
شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه فذو علم اى فكونه
مذكرا علما لعاقل مسماه من حيث مسماه لا من
حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى للاشرف
فان افتقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمرأة
او واحد عن اعوج علم للفرس الفحل لم يجمع هذا الجمع
دارا وبالمحض ما يكون مجردا عن التاء لفظه
او مقدرة لتخرج عنه مثل طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها او بسكون نحو ورقاء وسلمى اسم رجلين فانهما
يدخل

بجمعان

يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث فيهو
... الالف فلا تمنع من جمعه بالواو والنون لانها تحذف
تقلب واوا ... علامة التانيث فى المقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها او شرطه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذو تعقل اى له شروط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى
ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل
التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير مستو
فى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة

فعيلين والمونث على صيغة فعلى مثل سكران اى سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين [illegible]

وفعلانة [illegible] ندمانة [illegible]

[illegible] لانه يونث بالتاء

وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور

مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة مثل الوصف

مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور

وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون

ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا

بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما

بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى

وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور

مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة لان فيه اجتماع

صيغة جمع المذكر والتانيث ولو حذف التاء لزم

اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة

لما هو

لما هو في الشذوذ وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء سكونها

جمع ارض بسكونها [illegible] شذوذها لانتفاء

التذكير والعقل [illegible]

ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة

كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله

وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث اى الجمع

للصحيح المونث ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده

الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المونث

ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد

مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع

بالواو والنون لئلا يلزم مزية النوع على الاصل

وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون

فان لا يكون اى فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا

عن كل ... كحائض لانه يقال في جمع حائض [illegible]
حائضات [illegible]
لزم ... والا [illegible]
[illegible]
جمع هذا الجمع مطلقا من غير اعتبار الشرط مثل
طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الكلمة لو
بناء مقدرة ككتاب وشمس ونحوهما من الكلمة
التي ثابتها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها سموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء هذا الثابت لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من
حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر

من نفسه

... تغير يكون لخصوص الجمعية فلا ينتقض [illegible]
[illegible] فانه تغير [illegible]
[illegible] في تعريف الجمع
[illegible]
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه
ما بالابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس واعتباريا
كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك

[illegible] كثرة [illegible] فوق الشيء
[illegible]
[illegible]
[illegible]
و[illegible] سواء مصدر وغيره كالضرب والمشي
او لا يصدر كالتطول والقصر الجاري على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فخرج القاعدية و[illegible]
وويلا له وويحا له مما لم يشتق منه الفعل لكونها
مصدرا وان كان الاخيرة مفعولا مطلقا وهو
اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي
ويرتقي عددها الى الاثنين كما بين في كتب الصرف
وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسي كما

تقول

تقول [illegible]
[illegible] على استعمال
[illegible]
ما [illegible] ويعمل اى المصدر [illegible]
عمل فعل المشتق [illegible] الى كونه ماضيا نحو عجبني
ضرب زيد عمرا امس وحالا كونه غيره اى غير ماض
مستقبلا او حالا نحو عجبني اكرام عمرو خالدا غدا
او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان [illegible]
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا
يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير
الفعل مع ان وشيء مما حسب ان لا يتقدم عليه فلا
يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضر اى معموله فيه

نحو [illegible] مفعولها لم يسم فاعله او انه [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الى المصدر [illegible]

[illegible]

الى الفاعل وكذا في الفاعل المفعول والصفة

المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر

في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة جعل ان الاضمار

فيه [illegible] الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن

مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد

الاستتار على حدته لنخرج مثل ضرب زيد حاصل

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا

ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى

فاعل ما غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته

الى الفاعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بالنسبة

الى الفاعل مجردة [illegible] الجلاد [illegible] الجمعة

وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا

باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر

بان مع الفعل وكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل

ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك

على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن

شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او

مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحذف الجر نحو قوله

تعالى لا يحب الله الجهر فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل

من غير تجوز ان يكون للمصدر اذ لا يكون اعمال

المصدر مضاف لمعموله اراد
معموله ياخود مرد الوز
ياخود مفعول د

[illegible] كان الفعل منكرا [illegible]
[illegible] او محذوف [illegible] كان اي المصدر
مفعولا مطلقا واصلا بدلا منه اي من الفعل و[illegible]
[illegible]
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة و
عمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية ففي قوله وجهان وجهان واما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل
المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخره عن القسمين
توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما
اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولو قصد التغليب

[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] في الصفة المشبهة [illegible]
[illegible] فيه الحدوث [illegible] عن معنى المفعول
[illegible] قوله [illegible]
ماعدا الصفة المشبهة اعني الجمع ليس لمن قام به
وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل
في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع
من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف

اي [illegible] الفضل واشد [illegible] اسم التفضيل
[illegible] قول بعض [illegible] كاشد واخرج الصفة
المشبهة [illegible] اظهر [illegible] الاشتقاق [illegible]
[illegible] اسم التفضيل [illegible] معنى
متضمنا معنى الوصف كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ومحصله ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه صيغ صيغ اسم الفاعل فيما مر او
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وماش وآكل وكل ما اشتق من المصادر الثلاثة
المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او
صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وضفان

اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل
ومن غيره [illegible] ميما [illegible]
[illegible] المضارع المعلوم [illegible] بميم مضمومة
موضع [illegible] ان كان حرف
المضارع مضموما اولا وبكسر ما قبل الآخر
وان يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفعل و
تفاعل وتفعلل نحو موصل فيما وضع الميم موضع
حرف المضارع المضمومة ومستفعت فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم مفاعل
مقام مستفعف كان مثال الكسر العيني الواقع في
آخر المضارع ايضا مذكورا فلا يكون كل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل
اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو
ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون ايضا متعديا الى مفعول واحد

ولم يكن متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما
ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى اليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اي عمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي شيء
بشرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فلا عمل فيه باتفاق وانما اشترط احدهما لان
عمله بسبب المضارع فيلزم ان لا مخالفة في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمروا الان او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او
حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط عمل هنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد

اي اعتماد الفاعل على صاحبه اي على الموصوف به وهو المبتدا
او الموصول او الموصوف او ذو الحال القوي فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية و
نحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
من حروف النفي كلا وان كان الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فازدادهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم الزيد وما قائم الزيدان فان كان اي اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز

ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه و
قدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فدرهما منصوب بمعطي المقدر فانه لما قيل
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل في الحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على
وما وضع اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى صيغة اخرى لتكثير
من حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم

وحذر

ما وضع له

وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون
المجرور صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما
اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغة اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب
عمرا الآن او غدا او امس وما في معنى المبالغة
ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع
منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية
والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او الزيدون الضاربون او الزيد
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون

مثنى

اى نون المثنى والمجموع مع الكل فى معمول بنصبه على
المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
وجب ومع التعريف تخفيفا مفعول للحذف اى
يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلاة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى الذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف فان اسم الفاعل لم يقع
صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق
من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات
ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب واحترازا عن ما تقدم من مقام ما لفظه
مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله من وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل موصوف

بزيادة

بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن
وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة
مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اى مثل شانه
وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به

صفة المشبه

بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال
رحيم الا لرحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار
الكرم طبيعة له والمراد بكونها بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب
اصل الوضع فخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع
للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغها اى
صيغ الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل
من الثلاثى المجرد فلا يجى صفة من صيغها على هذا الوزن
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع ووقع مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بيانا مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها

لمشابهتها

لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان فيها لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست
بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة
لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كلا التقديرين
معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما

حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث
الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة
تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاول
الذي ذكره والاولى التفصيل والجر في المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي
تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة في الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا

ونصبا

ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس بالترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال

اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
الصفة باللام مضافة لمعمولها المضاف الى
ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن
وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل او كلتا فى الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا
ولا خفة فى واحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة لمعمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود فى الاضافة
واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام

مضافة

مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا
قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن
منه ويستقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن فى الصفة
والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شىء من التخفيف
فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام
الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهى خمسة عشر قسما كلما كان فيه ضمير واحد منها وهو من
تلك البواقى اما فى الصفة وهى سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها

وحسن وجهٍ بجرٍ، واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه برفعه فيهما وهما قبيحان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وماكان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
او نحو اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه
وحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظاً ولما كان وجود الضمير ظاهر في الصفة مثل وجوده
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال متى رفعت معمول الصفة فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل كما ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع تثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى

ولا

ولا يجمع تثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة
بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول
هند حسنة وجهاً او حسنة وجهها وتثنى اي تلك الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهٍ وحسنا
وجهها وتجمع ايضا اي تجمع الصفة اذا كان الموصوف
جمعاً مثل الزيدون حسنو وجهٍ وحسنو وجهها واسم الفاعل
والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى
المفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعولين
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي
غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي
فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم
الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين

لا يجوز اضافتها اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
في ذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب وفاعل له نصب تشبيها
بالمفعول وفي المثال الثاني مفعول ثان لمعطي او مفعول
اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المشتق تقول زيد
نعمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي الموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول و

اسم التفضيل

الصفة

والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان
يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا
مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلاثة احرف مع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه
لا يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي
مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من
حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا
منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس
بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري

لان ضمها اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس اي المراد ذو حمرة وعور
او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يكون تاما اذا
بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد ظاهرا باشد ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون
وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فلا فرق بين الجهل والبلادة والحمق

لكنهم

لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكى
عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها
نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه
يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فيلزم
ان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اشد جهلا وبلادة
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به احد قلت وان رجح
عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه وقياسه اي قياس
الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر والوم

هو اشد مفقودية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضع
تفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور
قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن

الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي
من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر
المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا
تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجهم

اى عن الاخوة بل خاصة بهم اليه والثانى ان يقصد به زيادة
مطلقة اى فالثانى معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير
مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اى
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه ما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فانه يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى هو اعلم
مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه
ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو
الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا او مؤنثا

وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او الهند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه مشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد
والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه او المطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل متعلق بمشابه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضل الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهة
بما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة
مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه

بعدهما او اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتأنيث الحقيقية بالآخر بما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه
وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاسناد وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل اذا وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي هو
اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيه رائحة
من الفعل نحو زيد افضل منك اليوم راكبا والتمييز بنفسه
ما يخلو عن الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع

لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل
لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة للمسبب مشترك بين ذلك الشيء الذي هو
اعتمد عليه وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف
اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل

مفضل عليه باعتبار عينه زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
ثابتا لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك
المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن الكحل عنده من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف باعتباره ولئلا ينتفي
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليستهل من المعنى التفضيل بالنفي
كما سيتضح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما

قلنا

قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن
في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في موارد الاخر بمعنى
فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا اشترط النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن
كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل
عين رجل مقيسا الى كحل عين زيد اما ان يكون يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن
ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساوات او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا

حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة
على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل
من مجموع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين
زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
الفضيلة بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى
التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد

فان

فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا
ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء
فصلوا بين احسن ومعموله اي بين ما عمل فيه احسن من
حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما
ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية ولا يجوز تخلله بينه وبين معموله لانه من هذه
الحيثية فلا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من
الابتداء العامل في المبتدا والمراد بالعامل
في الحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن

عين زيد والنفي على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذا بتعدد الكحل
فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل
فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصلها ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين
زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصور
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعنا فعلا بالابتداء لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثلا وارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره

فريد ... (marginal note, partly illegible)

ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد
ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
من الكحل في عينه نحو اي الكحل من عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها
ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما يتفرع عليها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد
ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
بعبارة اخصر منها على ترتيب غير ترتيبه وينقل بها القريب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بالف هذا
من عين زيد مقام منه في غير زيد وهو اخصر منه بعدد
ضمير منه وكلمة في ولو قيل لفظا لعين من البين واكتفى
بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل
تقدير فالنفي على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله كل

قولاً يأتي قول الشاعر وإنما ترك صدر البيت ليكون
مبتدياً بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف أحد
في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره إذ
هو في مقابلة قوله وادياً وهو مذكور ولأنه كان
في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولاً
وتمام البيت مع ما يليه مررت على واد السباع
ولا أرى كوادي السباع حين يظلم وادياً أقل به ركب
أتوه تأية وأخوف إلا ما وقى الله سارياً كأنه
أصله لا أرى وادياً أقل به ركب منهم في واد السباع
فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانياً الركب
اسم جماعة الرُكبان وهو مخصوص براكبي الإبل
والتأية من أَيِيَ أو أَيَّ كالتحية من حيي أو حيّ وهو
المكث والثاني وسارياً من السرى وهو السير
في الليل فقوله أرى إما من رؤية البصر أو من رؤية القلب
فعلى الأول وادياً مفعوله وكواد السباع حال منه

قدم عليه

قدم عليه وعلى الثاني وادياً مفعوله الأول وكواد السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا أرى إما اعتراضية
أو حالية وأقل صفة وادياً والجار في به متعلق بأقل
والمجرور عائد إلى وادياً وركب فاعل أقل وجملة أتوه
صفة له وتأية تمييز عن نسبة أقل إلى ركب أو منصوب
على المصدرية أي اتيأنا تأية وأخوف عطف أقل
وهو بمعنى المفعول المسند إلى ضمير وادياً والمخوف وادياً
أقل به ركب منهم بواد السباع وأخوف منه وما
في إلا ما وقى مصدرية وسارياً أي راكباً سارياً مفعول
وقى والمستثنى مفرغ أي وادياً أقل وأخوف في كل وقت
إلا وقت وقاية الله سارياً فقوله مررت على واد
منسوب إلى السباع لكثرتها فيها والحال أني لا أرى
مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام وادياً يكون
توقف الركب به أقل من توقفهم بواد السباع ويكون

ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت من
الاوقات الا وقت دفانة اللذات كما سار دنيا اي سابرا
بالليل فرغ عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبادة
الاولى لقلت ولا ادري واديا اقل به داكبا انوه
منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبادة الثانية
لقلت ولا ادري واديا اقل به ركبا انوه من وادي
السباع ولما فرغ المصنف من تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه
علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدد مباحث الاسم بتعريفه فلما
وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك الطريقة ومهدها

بحث الفعل

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير
في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد

وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه ارجاع
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
فاعلها معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل
اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه معناه بحسب الوضع ويصدق

على المضارع انه اقتران باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وانه عرض الاشتراك مع تعدد الوضع ومن خواصه
اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه و
شئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل كلم ولما ولطلبه كلام الامر او النهي
عنه كلا النهي او تعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها بما يلحقها من تاء المتحركة
الدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل

ساكنة

ساكنة حال من تاء التانيث احتراز عن المتحركة لا
ختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو
تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
ووقوعه وسط فروعه عند بعض احد نوعي الفعل تحرزا
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق
واحد الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
مخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض جمع الحد

بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربتَ
ضربتُ مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني
الماضي مبني على الفتح لفظاً نحو ضربا وتقديراً نحو
رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربتُ الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع
احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضاً مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها

لفظاً كضربوا وتقديراً كرموا المضارع ما اشبه
اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه
ملتبساً باحد حروف انيت في اوايله يعني الحروف التي
جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركاً بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركاً
بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالرفع عطف
على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركاً ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
او سوف فانه للاستقبال البعيد كما ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع لمشابهة الاسم لانه يسمى مضارعاً
الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد

فيها اخوانه نضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون
له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانها ماخوذة من انا
ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحد
والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات
او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على
البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة موغلة
لكنه خرجت بها عن النكارات المحضة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافق ان
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سواها كان ماضيه على اربعة احرف

مثل

مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال صار بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث
في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه
رفع ونصب ويشارك الاسم فيهما وجزم يختص به
كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان

وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب
في موضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد المذكر
المخاطب واضرب في الواحد المتكلم ونضرب في المتكلم
مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب
لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين فقوله
لفظا متعلق بالضمة والفتحة كليهما والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع في حالي الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء
تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي

والفتح

والفتح لفظا في حالة النصب لخفة الفتحة نحو
لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف الناصب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما
هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد
يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين وارد عليه انه يرتفع في مواضع
اي المضارع

لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع
تقديره فعلا وعن نحو سيقوم انه سيقوم معرب واقع موقع
الاسم لان يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم بان
الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجي في باب
افعال المقاربة وينصب اي المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فخفف كايش في اي شي وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون

عوضا

عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جارة
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان
التي ينصب بها الفعل المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتح ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف

النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع
كلاهما بعده فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل
لن ابرح ومعناها اي معنى لن لنفي المستقبل نفيا
مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله تعالى
لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن
يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي تنصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي
لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها

على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما
وكان عطف على لم يعتمد اي ينصب المضارع بها اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا في الاستقبال فانه فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع ومثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل
الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم
يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه
وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن
بهذا المثال على طريقة تمثيل اخواتها الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطية اشار اليها فيما بين المبتدأ والخبر

وإذا وقعت أي إذن بعد الواو والفاء فالوجهان
جائز أن النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لأنه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وإن ضعف وكي الذي ينصب بها المضارع
مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية أي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى الذي ينصب بها المضارع بعدها
بتقدير أن إذا كان أي المضارع مستقبلا بالنظر
إلى ما قبلها وإن كان بالنظر إلى زمان التكلم ماضيا
أو حالا أو مستقبلا بمعنى كي أي حال كونه حتى بمعنى
كي للسببية أو إلى لانتهاء الغاية مثل أسلمت حتى أدخل
الجنة مثال حتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر
إلى ما قبلها أو بالنظر إلى زمان التكلم أيضا وكنت سرت
حتى أدخل البلد مثال حتى بمعنى إلى واستقبال المضارع
بالنظر إلى ما قبلها وأما بالنظر إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا
أو حالا أو مستقبلا وأسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى إلى

والاستقبال ما بعدها تحقيقا فإن أردت بالفعل الذي دخل
حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا أي بطريق التحقيق
بأن يكون هو زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله أو حكاية
أي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت أمس حتى أدخل البلد
فأدخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنك كنت
في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
فأبقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية أيضا كنت في زمان الدخول
بكونه مرفوعا إذ لا يمكن ح تقدير أن لأنها علم الاستقبال كانت أي
حتى عند هذه الإرادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء أن يبتدأ بها كلام مستأنف
لا أن يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة
على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع أي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية أي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وإن فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان

حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال محققا فانه
قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل
هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا التركيب
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في
قولك اسرت حتى تدخلها لانه لكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها بالاستفهام
سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود [illegible]
فلزم الحكم بوقوع المسبب اي الدخول مع الشك في وقوع السبب
وهو محال وجاز الرفع في وقت حصول كان التامة
نحو كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الآن

الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا صار حتى ادخلها بالرفع لان
السير الذي هو السبب في هذا المقام محقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق
الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحه تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز
في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا
التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا
صار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع وهي لام تاكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر

باب المفدق فكيف يصح الحمل فقيل على حذف المضاف من
الاول اي ماكان صفة الله ليعذبهم اي من الخ اي ماكان
الله ذا تعذيبهم او على ان وبل المصدر بكلم الفاعل اي ماكان
الله معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ماقبلها لما بعدها لان
العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا
يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي
قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعد تقديم الاشياء
او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون
ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني

فاهلك



فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه المحض
نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع
على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
اي الا يكون منك نزول فاصابة خير فجملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء
في تاويل المصدر معطوف على مصدر من مفهوم ما قبل الفاء
واما نحو سار زيد منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها

لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وفي نيتها ان يكون ما قبلها
اي قبل الواو ومثل ذلك اي مثل ما ذكر في الواو في الفاء في كونه احد
الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بتبديل
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن منك لا تأكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينصب المضارع
بعدها بتقدير ان يشترط معنى الى ان او الا ان اي يشترط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلين على ان المقدرة بعدها
لا ان ان ايضا داخل في مفهومهما والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي وغيره بتقديرها
بالى بتاويل مصدر مجرور ربما او التي بمعنى الى نحو لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من حروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشرط يصح تقدير ان بعدها
نصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا

نحو

نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
فثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيها فقوله والعاطفة اذا كان معطوفا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله وحتى
اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
ان او الا ان وقبل هو مجرور ومعطوف على حتى فقوله
وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول
ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه
في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها
مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
ويجوز اظهارها اي ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني

ومع ما الملحق بها من اللام الزايدة في نحو اردت لان تقوم
ومع الحروف العاطفة نحو يعجبني قيامك وان تذهب
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
او يعجبني ضرب زيد وعقبه واردت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها
ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي
بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للنص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهارها اي ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي
عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام
لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واعلم ان ان الناصبة

تضمر

تضمر في غير المواضع المذكورة لكن الاكثر حينئذ رفع لفظها نحو
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع بقاء عملها
الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى اي الحرب
في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
ولذلك لم نذكرها وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما اذا استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات
اي ينجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء
التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي الكلم المجازات
ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومن وما تجزم
المضارع مطلقا سواء كان مع ما اولا وما ومن واي
وانى واما جزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم
يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلامتناع عموم الاحوال

فاذا قلت كيف تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية
تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر كتقرأ
قراءة فاذنى فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مفعوله
عطف على قوله اى وتجزم المضارع باداة المقدرة ويجى
بيانها ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى
نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى
ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب وتختص اى
لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضية من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم
اى عقيب ندم ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها اذا دل عليها دليل نحو

شاوف

شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب
كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها
غالبا فى المتوقع اى المنفى بها فعل مترقب متوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب ويستعمل فى غير المتوقع
ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر
هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة فليصلوا
وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى
ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم الجازم
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثانى اى بجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا

وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما ينص على سببية الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء
سببا لشيء والمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببيته لشيء بل ملزوميته لشيء وجعل كلم المجازات
الة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصحح بها اه يوردهما في صورة السبب والمسبب بل اللزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وسميا اي
هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط

مضارعا

مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها
مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي
ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تقيد للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله لم
يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تأثير في الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنى عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان
اكرمتني لما اكرمتك وانما قال لتحقق لينخرج عنه الماضي المحقق
الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم

فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا او بلن
حيث يجب الفاء فيه لعدم تأثير ادوات الشرط فيه معنى
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغير معناه كما تؤثر في الماضي فقوي بالفاء واثرت
في تغير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود
التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا
اي وان لم يكن الجزاء ماضيا ولا مضارعا مذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين
لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام ومضارع منفي

بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها
تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لا
ختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي تجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد
الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب

خبر اى ان تنزل نصب خبرا اذا كان المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اى مسببية ما تقدم له بتقدير ان مع مضارع
يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب
يترتب عليه فائدة تكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له
فاذا كان فى المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب تدخله
دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ان تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء الفعل
اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة الا فى النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت

ولهذا

١٧٥

ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقدر معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما
بالصفة ان كان صالحا فى الوصفية كقوله تعالى فهب لى
من لدنك وليا يرثنى فيمن قرء مرفوعا اى وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون
اى عامهين او بالاستيناف كقولك ان عمر قال زايد هم
اوسواترا اولها فكل حقا ثم يجرى بعد ما الامر
هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها امثلة الامر وكان المراد به
صيغ الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع
ويريدون صيغها وفى بعض النسخ الرفوع وانما قال مثال الامر

لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد المص النص على المقصود وهو في الاصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او
مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز
عن المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل عن المفعول لا من الفاعل
المخاطب احتراز عن المتكلم والغايب بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد
وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو
المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضية للاعراب انما هي
بسببها وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في السكون في الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة
لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه

تقول

تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وادع كما
تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم
يدع وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد
وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعد حرف المضارعة حرف ساكن وليس المضارع
برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال الا غير زدت
همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة لتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسر
الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول

من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه
اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالمضارع المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي
المعلوم من الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده المضارع له
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لانتفاء
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الوحد لا همزة
وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله

واقيم

واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم اختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب
فاختير وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروجه بالضمة
الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى
الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن
الخروج من الكسرة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد
حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم و
تجوهر وتدحرج لئلا يلتبس بمضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون

عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وبروى من اللفيف
فانه لا يعتل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في بروى
وبطوى قيل الاصوب ان يقال لئلا يوجب معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عود وصيد وانما خص
معتل العين بالذكر لزيادة غموض واشكال واختلاف في المبني للفاعل
منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول
وان لم يكن فيما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة
فصار قول وبيع فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وبيع وجاء الاشمام وهو فصيح نحو قيل
وفي شرح الرضي حقيقة ان هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام في حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور

عند

عند الوقفين وقد بعضهم الاشمام ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها
وشكله اي ومثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث اذ اختير وانقيد فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء المكسورتين والقياس
فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين
ياء اذا كانت واوا فقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان باب الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو

يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل
آخره لمطلق الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول بقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويبتاع ويقام
لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي و
غير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اي غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق بين الفعل
وغير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم
غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على
تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان

فهم

فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر غير
الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو
اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او
بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي
يكون الاولى متعديا الى مفعول واحد كضربت زيدا
وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم
والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انباء

وانبأ وأخبر وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية
الى الثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمّنها
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
حكمها في مفعولها الاول كحكم مفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في جواز
ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب

افعال القلوب

وتسمّى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والافعال الثلث من هذه الافعال يعني ان الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت
ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم اي اذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت لبيان ان ما نشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت
بها واخبرت بها من قبلهم زيدا انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا

قائما

قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك في باقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية والمسند والمسند اليه على
انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال
القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وحذف المبتدأ والخبر قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما الحذف
الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول.

واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نقول
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من
غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويمنع اذ
يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من
يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب
جواز الغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين معموليها نحو
زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما
يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما
بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم على تقدير الالغاء

وجعلهما

وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها مع التطرق
فعلى زيد في ثم ظننت زيد قائم في ظن وفي قوله يجوز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور
واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما
خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها

تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما
اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت ازيد عنده ام عمرو
مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجمل
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن
حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة مفقودة الزوج لكونها كالشيء المعلق لا مع
الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على الزوج فالفعل المعلق مهمل لفظا عامل معنى وتقدير الان

مع

١٩٢

معنى علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة المعلقة
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ
والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء
واحد وانما قلت متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا و
اصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان

فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بعد الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى غير المتكلم صار كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بعد الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون
الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجروا
رأى البصرية والحلمية على رأي القبيلة فجوز فيهما ما جوز في من كون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد قال لقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن
بحيث يمكن ان يتوهم انها بهذا المعنى ايضا متعد لمفعولين

وانما قيدنا

وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل
واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك
المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته
مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض للعلم بمعنى
صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة
ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بفاعلها

كالافعال الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة ولا شك ان العمدة فيما وضع
له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة
في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج من الحد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا [التقرير المذكور]
عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال في الدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير
فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام
الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة خارجة عنه فخرج
الافعال التامة منها ولا بعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة

هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما لا يخفى فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة
كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات واض
وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح
وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة
اي تصير عشرة تامة وتكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
بالفتح ضمير ها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الوارد ونحوها

[illegible]

اى لم يكن هذه على قدر ما تحتاج اليه واستفهامه
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما فى قولك من كانت امك ومعناه اى
حاجته صارت حاجتك وجاء ايضا قعد زائدة
فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى
لا يتجاوز جاء وقعدت عن الموضع الذى استعملها
العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال كان
نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثلا
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى
اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال

وهو كونه

وهو كونه الغناء منتقلا اليه فترفع اى هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول وتوقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقوله
بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها الذى هى فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت

لخ اى لا يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة
بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثنى بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف
على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر
كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى التى وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد
صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا وكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذه الاقسام مع كونها
غير ناقصة استيفاء لجميع الاستعمالات وصار للانتقال اما
من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى انتقل
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها
مثل آض وعاد وغدا وراح واستحال وتحول وارتد فى قوله تعالى فارتد بصيرا

وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وفاد [?] فبالاء
من نعمتى [?] بحوله ابو سا [?] واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بمحو [?]
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد خربنا [?]
فى المثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بوقت الصباح وهذا القياس المثالان الآخران ويكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار
ولم يرد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا افهمناه ثبت له ذلك
فى جميع نهاره فاذا قلت بات زيد سائرا افهمنا ثبت له
فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو
ظللت بمكان كذا وبت بمكان طيبا لكن لما كان مجيئها تامين

فى غاية القلة جعل فى حكم العدم ولذلك لم يذكرها ناظمين وفصلها
من الافعال الثلثة السابقة واضحى وعاد وغدا وراح وهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة
فى مثل قولك اضحى وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا
مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من
البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه
فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكر صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشعارا بعدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانها تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل
لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة
من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى منذ وقت يمكن ان يقبله عادة

فى

ففى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة واما دلالتها على الاستمرار فلان النفى
ماخوذ من معانى هذه الافعال فاذا دخلت اداة
النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها الاستمرار
ثبوت النفى بدخول اداته عليها لفظا وهو ظ
او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل عليها اداة النفى لم يلزم نفى النفى
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر اى لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان
جعلت المدة ظرف زمان وذلك لان لفظ ما مصدرية
فهى تجعل ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول الكلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله

ومن ثم اى ومن اجل انه توقف افادة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام
باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا تفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها
وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل
هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي
ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة

كلها على اسمائها اى ليس فيها الا تقديم المنصوب على
المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم
كان مالك او تاخرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم
وقد يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي
اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها
عليها اى على تلك الافعال الناقصة واقعة على
ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها
افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت

او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا امتناع
تقدم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلا امتناع تقدم معمول
المصدرية على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلاف
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف وافقه
ظاهرا من جايز لامر جانب الجمهور كما يقتضيه باب
الفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف في غير ما دام لان ادات النفي لما دخلت
على ادوات الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
في بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا من التفاعل
المقتضي لتشاركها امرين في اصل الفعل من نحو وهو اي
القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ منع

تقدم

تقدم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارابي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقدم
معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعلها في اول اما الثانية من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان **افعال
المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصوله
الخبر لا للجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج بزيد بسبب انك ترجوا ذلك وتطمعه
لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لا لاشراف الخبر على حصوله للفاعل

فكاد قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بخرجك بقرب حصولا او وضع لدنو الخبر
وقرب حصوله للفاعل اخذ فيه اى دنو اخذ فيه
وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول
اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول
وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة والافعال يتصرف
في تضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معانى الحروف لا يتصرف فيها تقول
على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم فعل

مضارع

مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية بمعنى الرجا الذى
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اعنى عسى زيد الخروج بتقدير المضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب
الخبر اى عسى زيد ذو الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا بمعنى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قرب زيد ان يخرج
اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع انه وان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذى كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا
مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس
وقال الرضي والذى ارى انه هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال

الآخر عسى أن يخرج زيد بأن يذكر المرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الأول فاستغني عن الخبر لاشتمال الكلام
عن المنسوب أو المنسوب إليه كما استغني في علمت أن زيدا قائم
عن المفعول الآخر فإنه قيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال تامة
وإن اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر
وهو أن يكون زيد مرفوعا بأنه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
إلى زيد وأن يخرج في محل النصب بأنه خبر عسى أو آخر وهو أنه يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فإن أعمل الأول
كان زيد اسم عسى وأن يخرج خبره المقدم عليه وإن أعمل الثاني
كان اسم عسى مستكنا فيه من ضمير زيد وخبره أن يخرج زيد فهي
على هذين الاحتمالين ناقصة أيضا وقد يحذف أن
عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيها لها بكاد
فلما أن كاد زيد يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه أن كقولهم عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه

فرج قريب كان الأصل أن يكون وراءه فحذف أن دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهته فقولك عسى أن يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر إعلاما بإشرافه
على الحصول للفاعل في الحال فكاد له اسم مخصوص وخبره الذي
هو الأصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر بينهما
من الحال باعتبار واحد معنيه من غير أن لدلالة أن على الاستقبال المنافي
وقد تدخل أن على خبر كاد تشبيها لها بعسى كما أنه يحذف أن من خبر
عسى تشبيها لها بكاد كقوله قد كاد من طول البلى أن يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر أعطي لكل واحد
منهما حكم الآخر فإذا دخل النفي على كاد فهو أي كاد كالأفعال
أي كسائر الأفعال في إفادة أداة النفي نفي مضمونها على
القول الأصح ماضيا كان أو مستقبلا وقيل نفيه
أي نفي كاد يكون للإثبات مطلقا ماضيا كان أو مستقبلا
أما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فإن المراد إثبات الفعل

لا نقيض بدليل فذبحوها وأما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
فإنه يدل على زوال الرسيس ولسبب تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد
بقوله لم أجد فلولا كان نفي كاد للإثبات لما خطأوه ولما
غيّر لتخطئتهم وأجيب عن الأول بأن قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل
على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقتها وقوله تعالى
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
قرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وعن الثاني أن تخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وتبديل ذي الرمة
في تسليم تخطئتهم دون عنبسة أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت أبي
بذلك فقال أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه وأخطأ ذو الرمة
حين غيره إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وإنما هو لم يرها
وقيل يكون أي النفي الداخل على كاد وما تصرف منه في الماضي للإثبات
وفي المستقبل كالأفعال أي كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه

تمسكا

تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة إذا غير
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث أراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الأفعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الأولى
وقد عرفت القدح فيه وفي تمسكها عليها والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا أخذا وشروعا في الخبر طفق
بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب
يقال كرب الشمس إذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق وأخذ
بمعنى شرع وحكم هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال مثل كاد
في كون خبرها المضارع بغير أن تقول طفق زيد وأخذ وكرب
يفعل وجعل يقول وفي التنزيل وطفقا يخصفان وأوشك
بمعنى أسرع عطف على طفق وهو أي أوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال

فائدة تستعمل اوشك على وجهين نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد
بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي كثير النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل باعتبار ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغه وعلى كل التقادير
فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله
دره وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع و
المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب الوضع بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من
مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع
لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل التي تضمن تركيب
ما افعله واخريهما صيغة تتضمن تركيب افعل به بشرط ان يكونا

في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يبنى منهما المضارع والمجهول والتأنيث وفي بعض النسخ
وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد
وكذا لا يبنى الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى
الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد لما فيه لون
او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم
المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اي تأخير جائز فيما عدا
هما كتأخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف لهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي

بين في الاحكام الخاصة بهما فلا ينفصل ما وزيدا احسن ولا
بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد
لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا
واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف بما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يفصل بين ما
المتكلم بل كان دائما فيه وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول ابتداء او بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية

ومعناه ظ

ومعناه ظ نكرة بمعنى شيء لان التنكير مناسب للتعجب
لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما
بعدها خبر من باب شاهد ذا ناب موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي
جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما
بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين واما افعل بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه
اي بمجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول
عند الاخفش لا حسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة

والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديًا فالمعنى صيّره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديًا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كالتي في قعده اي في الفعل ضمير هو
فاعلها اي احسن انت بزيد او زيدًا اي اجعله حسنًا بمعنى
صِفْه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدًا احسنًا وانما يجعل كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صِفْه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما
يمكن ان يكون في الشخص افعال المدح والذم بمعنى الافعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فليس يكون مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل
فعلا على فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان
فاؤه مفتوحًا وعينه حلقيًا اربع لغات احدها فَعِل
بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكانها مع كسر الفاء والرابعة

كسر الفاء اتباعًا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند
بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين فكذا سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفًا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتداء ويكون معينًا بذكر المخصوص بعده ويكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيدًا ويكون مضافًا الى المعرف بها
اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس
غلام الرجل وهلم جرًا او يكون مضمرًا مميزًا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلًا زيد او نعم ضارب رجل زيد
او ضارب الرجل او مميزًا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئًا هي وقال الفراء وابو علي

هو موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة
بإجمعها في فنعما هي محذوفة لأن هي مخصوصة
بالمدح أي نعم الذي فعله هي أي الصدقات وقال
الكشاف ما موصوفة تامة بمعنى شيء فمعنى فنعما هي نعم
الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي
مخصوصة وبعد ذلك أي الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته بحسب الغالب لأنه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو أي المخصوص
مبتداء وما قبله أي الجملة الواقعة قبله غالباً خبره
ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتداء لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف
هو نحو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما
مبتداء ونعم الرجل مقدماً عليه خبره واما خبر مبتداء
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه
سئل من هو فقيل زيد أي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم
الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان

وشرطه أي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصاً
مطابقة الفاعل أي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تأويلاً وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لأنهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب عن سؤال حيث وقع المخصوص
أعني الذين كذبوا جمعاً مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير
مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله نعم العبد انه أواب
بقرينة ان ذلك في قصة وقوله فنعم الماهدون أي نحن وسنا

شرعيتين في افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اي من
افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من
حَبَّ انشاء وحُبَّ اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي
فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما
هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى
او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه كاعرابه مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص حبذا
تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان او حبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد

لانه زيد

لانه زيد المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من فاعل المخصوص الحرف ما دل على
معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم
عليه او به بل لا بد في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي
ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصال فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء
صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي
برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها

نصيغ الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى الحروف
الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها
ليس لها اسم خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لعدم وجود
ها وكذا المصنف ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت
بخلاف ما بقى منها ورب وواوها التى يقدر بعدها رب
وفى عوتق من حروف الاستثناء وواو القسم وتاؤه وعن
وعلى والكاف ومنذ ومذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى
تكون فعلا وحرفا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الى وما يفيد

فائدتها

فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به
التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى ويجئ من
للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من مبهم وعلامته صحة
وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى
والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل
جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش لانهم يجوزون
زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان
من مطر فاجاب عمن استدل لهم بقوله وقد كان من مطر
وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول
بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر

او هو وارد على الحكاية كان قائل قال هل كان من مطر
فاجاب بانه قد كان مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء في المكان نحو سرت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك
فان قلت المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل و
بمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى
مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونه لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى
كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية بل للتفاوت الواقع فيهما
بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب المجرور وقوعها هاهنا خلافا
للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في
بعض اشعار العرب على تعبير الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى الظرف فمدخولها

اما حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة
في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجروره والباء هذه كما في
في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت القوس بسرجه اى مع
سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع القوس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء القوس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء اخر
نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهبت بزيد صيرورة الذهاب عنه ومعنى ذهب بزيد صيرته ذاهبا

والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فيوجد في حروف الجر
كلها فهي كسائر الحروف لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا كقولهم بحسبك زيد اي حسبك زيد نحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله
شهيدا او القى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو
حسبك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء
ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل شيئا اي قلت
عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم

للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء
التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك اعتمادا عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من
التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب بمعنى
الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الماضي
غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم

وقد جاء ربه رجلا ربه مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على
التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين
وربهن نساء وتلحقها اي ربّ ما الكافة الا انها تدخل
الفعل فتدخل بعد لحوقها على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل اخرته بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو
ربّ حكمها انها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند
سيبويه ورب بعدها مجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ جارة بنفسها لا بتقدير رب
بمعنى ربّ فلا يقدر لها معطوف عليه لان ذلك تعسف

بمعنى واو

وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة الاستعمال في القسم فهو
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني لانحطا
ط الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك لاختصاصها ايضا
لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء وتختص باحد القسمين وخص
الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسم
الظاهر لانحطاط رتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيص
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
او على المضمر خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره

نحو بالله واقسم بالله وكما تكون للقسم تكون للسؤال
ايضا نحو بالله الا فعلت وبالله الا جلست ولكنه تدخل على المظهر
فدخل المضمر نحو بك لا فعلت وبك لا فعلن وفي الدخول
على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلاف فيهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المخصصة للاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان النفي في
ويتلقى اي يجاب القسم الذي يقع في غير السؤال باللام وان
وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة الاسمية نحو والله لزيد
قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا فان فيهما اي في الاسمية فقط
نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم

اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على
جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله للاكتفاء عن الجواب
في هاتين الصورتين بوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك
اما بزواله عن الثاني ووصوله الى شيء ثالث نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال نحو اديت عنه الدين [اي زال عنه] وعلى للاستعلاء اي [وان لم الى آخر صح]
للاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين بمعنى ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني
اي من جانب يميني ومن عليه ومن فوقه والكاف للتشبيه نحو
زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله
شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما

بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافة ونحو مختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثله ونحوه وقد يدخل في سعة على المرفوع نحو
ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا
نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل
المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة
ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبدأ السفر في او
عدم الرؤية كان هذه السنة وامتداد الى الآن والظرفية
تطلق على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر انه حاضر او ان

مضى

مباحث الحروف المشبهة

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا
ان المراد جميع الزمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان
انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندهما
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما
ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل
فالمثالين المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان
يجعل الاول مثالا للابتداء كما توهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها فتكون حروف جار
وبهذا الاعتبار ذكرت هاهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله

واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكون وشبهت
والسند كذب وتبت وترجيت وكان المناسبة ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة ولم
يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة.
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه حروف
صدر الكلام وجوبا بالعلم مع اول الامرات اي قسم من اقسام
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على
التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها
من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما وحتى لو وقعت في الصدر

لكنها

شبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وان حملنا العطف
على اقتضاء عدم الصدارة لا عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاشتراك يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اي عن العمل على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع
في بعض الشعر وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين تلحقها ما
على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا
تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع
جملتها اي مع اسمها وخبرها اسمها جملة باعتبار ما كانت عليه
قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم

وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مفعول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد عمرو انه قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي انه ابوه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا
او حال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب
كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو
اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لو
لولا انك بفتح الهمزة بعد لو ولا الامتناعية لانه اي ما بعد
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لو المخففة لانها مع اسمها وخبرها
بعدها معمولة للفعل الواجب دخول لو المخففة عليه نحو
لولا اني معادلك زعمت اي لولا زعمت اني معادلك ولولا انك
ضربتني صددتك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه

اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب كونه مفردا
نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح
والكسر نحو ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقع بعد اذا المفاجأة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة
والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فقوله ارى على صيغة
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث

وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي هيّنة ان ثبا كل لفظ قفا
ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما باراده ما فوق الواحد او باراد تهما مع حواليهما تغليبًا
وشبهه بالعطف على اذا انه عبد القفا واللهازم اي مثل عبد القفا
ومثل شبهه وما وجد لك في كثير من النسخ نحو جاء شبهًا هو قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى المصدري فان المعنى المصدر المحذوف قائم مقامه
مع مفعول المقول وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى الاول
اقول نعرة الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول
ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع قبل ان يكون

المفتوحة

المفتوحة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون معمولها
على فرضنا ومحل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وبشرط اي في العطف على اسم
المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان
زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم
وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فوجب انه خبر عمرو
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على الاسم يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان

قبل دخول عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اى لكون الاسم مبنيا فى جواز العطف على محل
اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان اى انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فى المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان
فى انك وزيد ذاهبان العطف على محل الاسم ان بدا مضى الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان فى الاسم بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل
ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فى معناها لكنه داكد
وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شىء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام
التى هى التأكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التأكيد دونها

اى دون

اى ان المفتوحة

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
للتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين
ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه
المكسورة لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء
اعنى ان المكسورة واللام واكرهوا ذلك واختاروا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للسابق من عاملين بعامل ودخول اللام
فى لكن على اسمها وخبرها وعلى بينهما ضعيف فانها وان لم تغير
معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام مثل ان فى معنى الذى هو التأكيد
وقد جاء مع ضعفه فى قوله شعر ولكننى من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها

على قياسه اذ فرق لما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره
مع كون اللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في
الاعمال فلطرد الباب ولانه كثيرا ما لا يظهر في اعراب لفظ الكلمة
اعرابها تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي
هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل
دخولها على الاسماء فاذا فات ذلك اشترط ان يفوت دخولها على ما
يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان نحو وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على الفعل فانه
متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها متمسكين بقولهم ان عمروا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وبخفف المفتوحة

كالمكسورة

كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واهمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدروا ضمير الشان حتى تكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدا
والخبر لانها في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة
فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان
كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة
الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كان
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل

وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكن
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير
معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو
انك في يوم الرخاء سألتني . فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون منكم قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الش واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا اي رسالات ربهم و لزوم هذه الامور الثلاثة
للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو قوله تعالى او لا
يرون ان لا يرجع اليهم ولن نجمع حرف النفي لا يكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل به مجرد الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى

لانه

لانه ان تعين به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما
من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المتلو منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي الانشاء وهي حرف بسيط
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدم الكاف ليعلم الانشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان فرعت عن حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فيلغو عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن الشبه لفظا فحمل الاخر كقوله ان عر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه حقان
لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا
فعملها في ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز اذ بقي
غير مقدر بعد الغير لعدم الاحتياج اليه كما في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المخففة

المصدرية بالكاف الزائدة واصل لاكان فتحت كسرة الهمزة
لا الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يقيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها للكسر اكد ومعنى الكسر الاكد دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا
ايضا جاءك لما بينهما من الالف فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمرا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والمراد بالمعنوى انه
اقتصر عليه واللفظي فدلون النفى صريحا نحو جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف
اى لكن فتلغو عن العمل وجها من المشابهة وتشبه العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان دون المخففين فانه
ليس بينهما ما اجرينا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء من يونس والاخفش انه يجوز اعمالها لكن قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشاهد لا ترى ولا ادرى شاهدا يجوز معها



مشترة وتخفف الواو وهى اما لعطف الجملة على الجملة
واما اعتراضية وجعل ابن مالك الاخر اظهر و
ليت للتمنى اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت
زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت
للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى انشاء كما بناء على ضعفه
القيام فالجزء الثاني منصوب على المفعولية بمعنى ليت واجاز
الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكهما فى قول الشاعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام
الصبى رواجعا والكسائى يقول ارى ليت ايام الصبى كانت رواجعا
والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من ضمير مستكن
فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
رواجع ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وتشترك هى

اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى
فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل
ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على
سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرح صحيح انه وفيه وجوداً
فى موضع اخر قال الشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اتمه
ذلك الرجل بابى المغوار بالباء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث
بايا ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة
الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو
والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام وبل ولكن ولا
وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
بيان لما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل الخ بعدها مفرد

نحو

اى بين الحروف العاطفة

نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها اى بل
غير فصيح ومامعها فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من
ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا
ان لا يكون لاحد الشيئين والاشياء كما كانت او
واما ولا وليس المراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه
فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما اى زيد وعمرو
دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان للاطلاق فيها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع
الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق
الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب

بمهلة ثم ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسط بين
الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة و
معطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها
جزء قوي او ضعيف من حيث انه اقوى او اضعف
من متبوعه اي متبوع معطوفها المفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليها
حتى يميز الجزء بالقوة او الضعف عن الكل فصار
كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل
المتعلق بالكل وذلك انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في
الترتيب مع المهلة على وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه والاشتراط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج وفي حتى بحسب الذهني فان المناسب بحسب الذهن

ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد الموت
المتعلق بهم بالانبياء وان كان بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء
الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي في الجزء الاخر
يفيد ذلك العموم نحو نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول العموم لجميع اجزاء الليل ولذلك اشتغلت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لما كان في
العاطفة ما يلاقي الجزء الاخر فان الاصل في حتى
ان يكون جارة واذا كانت محمولة عليها اي
يستعملوها في معنيها جميعا لعين الاصل مزيدة
على الفرعية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو

لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة صح

كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق
الحكم اعرف حتى فى العقل واكثر فى الوجود من
اتحاد المتحاورين هكذا فى بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء من ان يكون حقيقة او
لتنزيل التجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى
واو واما وام كل واحد من هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك لاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى
مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من
كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى لا تجىء
مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة

احد

احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى
ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا لان المستويين فيه
زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة
انه وجد فى بعض النسخ الكافية المقروءة على المص وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة
على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصح الى الفصيحة

غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
والجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب مطلق
ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه
كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد
الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا
يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا
قلنا اجاءك زيدا وعمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه
بثمه في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما
حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا
يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق

كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها
لابل ام شاء اراد ان القطعة التي اولها لابل وهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه الاخبار ثم
شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها فقولك
ام شاء اى بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما اى غير مستعملة الا معها بخلاف اذا عطف شيء على الاخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وتعلم من الكل اول
الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او بمعنى اذا
عطف على شيء آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءني اما زيدا او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو

وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لما يقع قبل المعطوف عليه وايضًا تدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هى ايضًا للعطف يلزم ايراد
عاطفين معًا ويكون احدهما لغوًا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفته وعن الثانى
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل
منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا دبل ولكن هذه الحروف الثلثة
لاحدهما معينًا اى نسبة الحكم لا احد من الامرين المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه على اليقين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف والمعطوف عليه

على

على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى
نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى
ان كلمة بل لصرف حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه عند الاول او الحكم
منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما
فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه ولكن لازمة للنفى
اى غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى
نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفى عن الاول فيكون لازمة
نفى الحكم والاثبات نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو
وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها
بعد النفى فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد

بحث حروف التنبيه

لكن عمرو قد جاء وعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي
حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يفوت المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يفوت المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان
وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة و
سكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى منصف
باصل القرب من غير زيادة والى الاقرب منصف بزيادة
القرب والهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان البعد
فالقريب بمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين الكل

بحث حروف الايجاب

حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها اي محققة لمضمون ما سبقها استفهاما كان او خبرا
فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم
يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان
معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي
وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم
مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي بمعنى نقض النفي المتقدم وجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال زيد اي قد قام زيد ومقرونا به
فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ

لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلي
قام زيد واما اثبات بعد الاستفهام فلا شك في
غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك اذا اي
بمعنى نعم وهذا مخالف عما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا
يقال اقسمت اي والله ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق
للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل
او جير او ان للخبر قد اتاك زيد او لم ياتيك اي
قد اتى او لم يات وجا ان لتصديق الدعاء ايضا نحو
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جا
بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل

للمحب

للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم
اللقاء وشفاء فجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

مباحث حروف الزيادة

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زائدة لانها
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحا لا سيما في كلام الباري سبحانه فان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فانه

بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت
زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو
انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت
زيادتها مع لما ايضا لا ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير
وتزاد بين واو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو
قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية
تعطوا الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما
تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كونها تلك
المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع
بعض حروف الجر فبما رحمة من الله نحو مما خطيئاتهم اغرقوا

وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة
ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل
منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية
بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر
لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلاك
جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء
واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة لاعادتها حرفا التفسير اي فهو تفسير كلام مبهم

من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما
تقول قطع زيد فقطار مات واه وهي اي ان مخصصة
بما في معنى القول اي بفعل متقرد في معنى القول تورد المظروف
في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر
الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا
ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فانه مرفوض دال على ان ائت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما
في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها
المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه

فقوله

فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة
المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي
ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي لانهما تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان خرجت اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال
الشيخ الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة لا كان الخفيفة
بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه

نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف
التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض
النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا
تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا تحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع قد وسمي
بها لمجيئها لها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او
المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع

الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف التنفيس
للتقليل اي مضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا
يتقدمهما في جزء من الكلام لدلالتهما على احد انواع الكلام
كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول

فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على
كل اسمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية جزءها فعل نحو زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل
في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف و
عانقته وان لم تره في حيزها حنت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع الاستعمال لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت على وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله

امرضي بضربك زيدا وهو مستحق منك وهل
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة في ذلك لقصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة لام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول والاستئناف سؤال اخر
بام المقدرة بالهمزة فان قلت هل زيد عندك
ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما
وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل
لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما

فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
يعني للمضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فانها
للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضي نحو ان لم تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فهذا المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني
ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على انها دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد
اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني
ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كلمة لو في المستقبل
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني لا لانتفاء الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي

كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام لحصول مجيء مقدر
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم بالنظر للو هذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم
الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة
على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المطرزي ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر اي لم يعلم المعنى
ان ما ذكره معنى يقصد اليه مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر وهو الارشد والسني

بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان
انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام وتلزمها اي ان ولو الفعل لفظا كما مر
في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد مرفوعا
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضمير استتر

منفصلا

منفصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لانه حذف فيه اي الفعل
والفاعل بعد من حذف الفعل وحده وثم
اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو
المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه
اي ان المفتوحة مع معموليه فاعل الفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي
بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع
يليق منطلق لانه الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كا
العوض من الفعل المحذوف فقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر
وان لكونها دالا على معنى التحقيق والثبوت
اي لفظا ان

يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عن
ثبت المقدر من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل منه مصدر
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اى لتعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا يوضع فعلا فى موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان المتكلم
بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به
عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى لكونه على وجه لا يتعلق فيه

ادوات

ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب بحيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب
للقسم لفظا فقط لا للقسم والشرط جميعا لانه
يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما
معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى
مثال الماضى لفظا او لم تأتنى مثال الماضى معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقدم
الشرط عليه او غيره اى تقدم غير الشرط جاز ان
يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل جاز ان يكون جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال تقدم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى

هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني فوالله لاتينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط على صيغة الماضي على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في
صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كالاشتراط على
تقدير تقديمه فعلى المعنى الاول هذا مثال تقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال
تقديم الشرط وجواز القائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب اللف
ففي كل من المثالين بقي مع حيث المعنى الثاني
اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول

لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على
تقدير تقديم اللفظين مع نشرهما من حيث مثالهما
وتقدير القسم كالملفوظ اي كالملفوظ به او مقدره
كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده
المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
ان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض انكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء

مبحث اما

واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو
قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه او اجمل في الذهن

ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يستغنى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد
الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما
للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها اي الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها
جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز
الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو

اما يوم

٢٣٦

اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لفا
خاصية جواز التقديم لا يمنع تقديمه مطلقا وقيل
والقائل المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف وقع عملا مطلقا اي معمولة
مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان

ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور وهي قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا
اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفائل
انفصل لهما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها في قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون
فجعل اما فوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا
كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اي فهو منطلق اقيم مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فان نفع زيد بالابتداء كما مر اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم مقام

حرف

وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو
منطلق بصيغة الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم
الجمعة بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه نظام مع
انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة
بين اما وفائها منصوبة لفظا او امثلة لكونها مرفوعة لكثرتها

بحث حرف الردع

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول ردعت الشخص
فلان يفعل كذا فقولك كلا ردع له اي لينتهي الامر تقول وقد
يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا اجيبك الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا

والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانك تردع المخاطب عما يقول لتحقيقها لضده لكن النحاة
حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود
تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية
تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق
الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا لما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه
التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فقصد من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته و
بحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخيره
فانت مخير بين الحاق التاء التانيث وبين عدمه اوفهو
اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال فهذه

قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر
والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه
العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على
ضعفها قيل بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال
ما ذكر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا

فتسمية ما به تنوين الشيء اعني النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وهو هنا كالمصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة
شرعا الاولى وهي شاملة لنون ولدن ولكن
وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات او
اخرها انما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر للتنبيه
على متابعتها لحوقها بها من غير تخلل شيء وههنا الحركة
متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة
هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل
لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا
ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود ونطق العارض

والعوض

والعوض وليس تنوين انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما امكنه
يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صهْ بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو ربّ احمدٍ
وابراهيم فليس للتنكير بل للتمكن فانه دخل العلم وانما
لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فالتنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا في يوم
لما اذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف
الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة

ناقصةً وكذلك حينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ و
جعلنا بعضهم فوق بعضٍ اى فوق بعضهم ومررت
بكلٍ قائمٌ اى بكل واحدٍ وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك
فجئ التنوين في اخره ليقابلها وتوهم بعضهم انه للتمكين وهو
خطاء لانه اذا سمّي بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين
ولو كان للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتانيث و
الظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان
يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه
والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لحسن الترنم
لانه حرف يستهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد

٢٤٠

من اسباب حسن الغناء وانما اخر واما لحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جائزا ايضا وقعا كما يشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني بل اغناه هو الاخر لئلا يتخلل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا
يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة و
هي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا
من الالف والياء والواو وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها والحق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كقول
الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع
فتحها الالف وعوض من الالف عند التغني نون التنوين
واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
صحيحا ساكنا او لا يكون حرف صحيح سميت مقيدة

لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس حرفا كـ
حركة بخصوص تشبيهها بحرف الاطلاق يسمى امتداد الصوت
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني
بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز ناب بحرف هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع ويسمى القسم الاول ثم تحقيق ان تنوين
واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لان معنى الترنم كما في
حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
فعلى هذا التنوين الترنم من اقسام الحروف التي
هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

واما

واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو
جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك قولهم فلان بن فلان لانه كناية عن علم و
يعلم منه انه ان كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الكتابة فقوله في المثنى اخربانا
بانيات ثالثا يشبه بالواحد واخربانا في جمع مؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وفي نون التاكيد
لئلا تجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلها اي التثنية
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا لسيبويه فانه يجوز التقاء الساكنين

على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بعرض
عند ادكر بن وهما اى النون الثقيلة والخفيفة
في غيرهما اى غير التثنية وجمع مع الضمير البارز اى واو
جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما
ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين
حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين
اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها
نحو اغزوا القوم وارموا الوفي وكذا اغزن وارمن اخراه

بحذف الياء

بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
العرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها ضمها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو
في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل
اى فالنون كالكلمة المتصلة ويقع بها الالف الثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل لانه
مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
المنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان
هذا مثال لغير البارز والذي تركه للامد بالفتح كما يفتح
مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لترون القوم
هذا مثال لما فيه بارز يضم لاجل السو وهل ترين

في مثل ترمين بإثبات الياء وكسرها كما يقال لمن ترى
الناس هذا مثال لما فيه ضمير بارز ولنكسو الفعل المتوه
واغزون عطف على ترمين اي على ترميا ومن ثم قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزنا في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما في اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التصريف
بعضها بما هو مع الضمير البارز كالمنفصل بعضها بما هو
مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة
تحذف لكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض
النسخ للساكن اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا
تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها وابقي فتحة ما قبلها لتدل عليها [illegible]

ان يقال

ان يقال لا تهين الفقير ولم تحرك كما لما تحركت النون فرق
بينهما وانما لم يعكس غلط لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل على الاسم لكونه اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
الخفيفة في حال الوقف على المخففة تخفيفا اذا ضم
او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف
لاجل الخفيفة كالمخففة الخفيفة باغزوا واغزي و
قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقف
عليها وجب ترد المحذوف وقلنا اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة
فجعل اللازم مزيته بابقاء اثره على ما ليس بلازم
والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا
انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف
نحو اصمت خيرا واصابه خير وختم لي بخير اللهم اجعل



خاتمة امورنا خيرا ولا تلحقنا من تبعة شرورنا خزيا
واجعل يومنا نقايضا خفيفة كاهلنا وثقيلة في موقف
الندامة متقلة بالفرائد بعبوديتك على نهج
الاستقامة وصل على من كانت شفاعته في محو رقام
الضلالات كافية وعن معرة اسقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
قد استراح من مكد الانتهاض لنقل هذا النسخ
من السواد الى البياض العبد العبد الفقير عبد الرحمن
الجامي وفقه الله سبحانه ووظايف عبوديته
للاعراض عن مطالب الاعواض ضحوة السبت الحادي
عشر من رمضان المعظم في سلك شهور سنة
سبع وسبعين وثمانمائة تمت هذه النسخة
بعون الله تعالى في ليلة العشر من شهر رجب
في مدينة اماسية في مدرسة جل خاتون كتبه الفقير
محمد ابن عثمان مولود لادبك في قريته
جوره من اللهم اغفر لي ولوالدينا وجميع المؤمنين

١١٩٨

إن الله الكريم يغفر ذنوبه ويجزي من شكر

للكهو

وكان

وإن فرعون وجنوده هما ونبين كل هو في سقر

للقسم

هذا تذكرة مبني للتأويل

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم

وأكرمنا بنور العلم تفهم اللهم

افتح علينا أبواب فضلك وانشر لنا خزائن

رحمتك يا أرحم الراحمين

اللهم اني اعوذ بك من جار السوء
في دار المقامة فان جار البادية
يتحول

[illegible] تلو سعلا بلاد [illegible] احمد الحاج
[illegible] اغا [illegible]

زبد باغ درهم چوير درهم مورد سك
درهم